



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم الاقتصاد



عنوان المذكرة:

تطور الصيرفة الإسلامية ودورها في جذب المدخرات

- دراسة حالة بنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

تحت اشراف :

من اعداد الطالبة:

✓ كحول أميرة

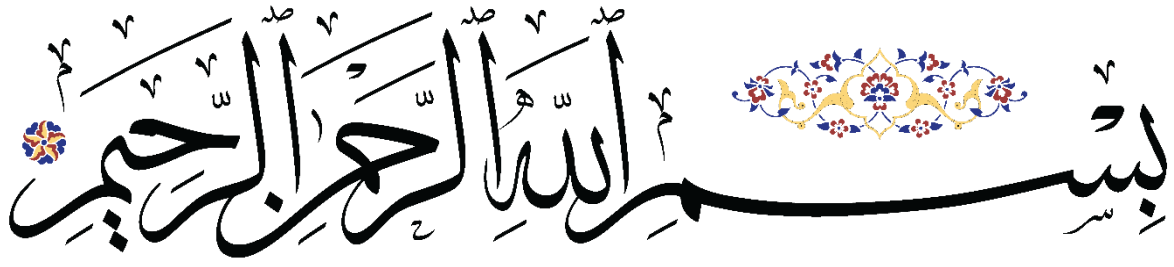
✓ د. قصاص شريفة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عز الدين شرون	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيساً
أرزويقات مولود	أستاذ محاضرات "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحناً
قصاص شريفة	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفاً

السنة الجامعية : 2026/2025

شكر و تقدير



(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

(يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى على ما وفقنا إليه من إتمام هذا العمل، وعلى ما أنعم به علينا من صبر وعزيمة في سبيل طلب العلم

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من كان له يد في إنجاز هذه المذكرة، سواء من قريب أو بعيد، ونخص بالذكر عمال الوكالة الذين وفروا لنا كل التسهيلات والإمكانات خلال فترة التربص، وكانوا سندًا لنا في جمع المعلومات وإتمام هذا العمل

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "قصاص شريفة" على حسن إشرافها، وتوجيهاتها القيمة، ونصائحها السديدة التي كان لها بالغ الأثر في إنجاح هذا العمل وإخراجه في صورته الحالية. ولا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طوال مشوارنا الدراسي، وساهموا في تكويننا العلمي والمعرفي.

كما نشكر كل من مدّ لنا يد العون وساعدنا بكلمة طيبة أو نصيحة نافعة

وفي الأخير، نسأل الله عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه الخير، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم

إهداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى إنسانة في الوجود... أُمِّي
الحبيبة

إلى من علمني معنى الصبر والكفاح، وكان سندي في هذه الحياة... أبي العزيز
إلى إخوتي وأخواتي، رفاق دربي، ومصدر قوتي وفرحتي
إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ووقفت إلى جانبي
إلى أصدقائي وزملائي الذين شاركوني لحظات التعب والنجاح
إلى كل من علمني حرفاً، وكان سبباً في وصولي إلى هذا المستوى
أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وبيان دورها في جذب المدخرات، باعتبارها أحد أهم البدائل المصرفية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وتسعى إلى تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. كما تهدف إلى التعرف على مدى مساهمة المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية في استقطاب المدخرين وتعزيز الثقة في التعاملات المصرفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم في الجانب النظري التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمدخرات، مع إبراز خصائص الصيرفة الإسلامية وأهم صيغ التمويل التي تعتمد في نشاطها، بالإضافة إلى توضيح دورها في تشجيع الادخار وجذب المدخرات. أما الجانب التطبيقي فقد خصص لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" وكالة سكيكدة 744، من خلال التعرف على البنك والوكالة محل الدراسة، وتحليل المعطيات المتعلقة بالنوافذ الإسلامية وخدمات الادخار والتمويل الإسلامية المتاحة للزبائن، إضافة إلى دراسة تطور الودائع الإسلامية خلال فترة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية عرفت تطوراً ملحوظاً في الجزائر بفضل الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي ساهمت في تعزيز انتشارها داخل البنوك العمومية. كما بينت النتائج أن المنتجات الادخارية والتمويلية الإسلامية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" ساهمت في استقطاب عدد متزايد من العملاء وزيادة حجم الودائع الإسلامية، مما يعكس تنامي ثقة المتعاملين في هذا النوع من الخدمات المصرفية. وعليه، فإن الصيرفة الإسلامية تؤدي دوراً مهماً في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، مدخرات، جذب مدخرات، نوافذ إسلامية، بنك بدر، تنمية اقتصادية.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'évolution de la finance islamique en Algérie et à analyser son rôle dans l'attraction de l'épargne. Considérée comme une alternative au système bancaire conventionnel, la finance islamique repose sur les principes de la Charia et cherche à mobiliser les ressources financières afin de les orienter vers des investissements productifs. L'étude a également pour objectif d'identifier la contribution des produits et services bancaires islamiques dans la collecte de l'épargne et le renforcement de la confiance des clients.

Pour atteindre ces objectifs, une approche descriptive et analytique a été adoptée. La partie théorique a porté sur les concepts relatifs à la finance islamique et à l'épargne, ainsi que sur les principales caractéristiques et formules de financement islamique. La partie pratique a été consacrée à une étude de cas de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR), agence de Skikda 744. Cette étude s'est appuyée sur l'analyse des données relatives aux fenêtres de finance islamique, aux services d'épargne et de financement islamiques proposés aux clients ainsi qu'à l'évolution des dépôts islamiques.

Les résultats obtenus montrent que la finance islamique a connu un développement remarquable en Algérie grâce aux réformes juridiques et réglementaires mises en place ces dernières années. Ils révèlent également que les produits d'épargne et de financement islamiques proposés par la BADR ont contribué à attirer un nombre croissant de clients et à augmenter le volume des dépôts islamiques. Ainsi, la finance islamique joue un rôle important dans la mobilisation de l'épargne et son orientation vers les différentes activités économiques, contribuant ainsi au soutien du développement économique et au renforcement de l'inclusion financière.

Mots-clés : Finance islamique, Épargne, Attraction de l'épargne, Fenêtres islamiques, BADR, Développement économique.

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

أ..... مقدمة:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لصيرفة الاسلاميه ودورها في جذب المدخرات

5..... تمهيد:

6..... المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لصيرفة الاسلاميه و المدخرات

6..... المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية

6..... 1. تعريف الصيرفة الإسلامية

6..... 2. مراحل نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها التاريخي

7..... 3. أهم العوامل التي ساهمت في تطور الصيرفة الإسلامية:

8..... المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الصيرفة الإسلامية

8..... 1. خصائص الصيرفة الاسلاميه :

9..... 2. مبادئ الصيرفة الاسلاميه :

10..... المطلب الثالث: مفهوم المدخرات وأهميتها في الاقتصاد

10..... 1. تعريف المدخرات :

11..... 2. أنواع المدخرات :

12..... 3. أهمية المدخرات في تحقيق التنمية الاقتصادية

14..... المبحث الثاني: دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة المدخرات

14..... المطلب الأول: صيغ التمويل الاسلاميه

14..... 1. المضاربة:

15..... 2. المشاركة:

15..... 3. المرابحة:

16..... 4. السلم:

16..... 5. الإجارة:

17..... 6. صيغ التمويل الإسلامي الأخرى

المطلب الثاني: الأساليب المساعدة على جذب المدخرات في المصارف الإسلامية.....17

1. تعزيز الثقة والمصداقية من خلال هيئات الرقابة الشرعية:.....18

2. تنويع أوعية الادخار ومواءمتها لاحتياجات العملاء:.....18

3. تطوير قنوات التوزيع والخدمات المصرفية الرقمية:.....18

4. تقديم برامج ادخارية مخصصة ومبتكرة:.....18

5. نشر الوعي المصرفي الإسلامي والتسويق الفعال:.....19

6. إدارة المخاطر بكفاءة وضمان سلامة الودائع:.....19

7. الوفاء بالالتزامات الاجتماعية وتعزيز المسؤولية المجتمعية:.....19

المطلب الثالث: أهمية الصيرفة الإسلامية في زيادة حجم الادخار.....19

1. استقطاب مدخرات الممتنعين عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية:.....19

2. تعزيز الشمول المالي وإدماج الفئات المهمشة:.....20

3. ربط الادخار بالاستثمار الحقيقي وتحفيز الدورة الاقتصادية:.....20

4. تنويع الأدوات الادخارية وتوفير خيارات متعددة للمدخرين:.....20

5. تحقيق الاستقرار المالي والحد من الأزمات:.....20

6. المساهمة في تعبئة المدخرات لتمويل مشاريع التنمية:.....21

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....22

المطلب الاول : الدراسات السابقة المحلي.....22

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية.....23

المطلب الثالث : القيمة المضاف.....24

خلاصة.....25

الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جدول المدخرات

تمهيد.....32

المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....33

المطلب الاول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر.....33

1. التعريف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....33

2. نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....34

3. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....34

المطلب الثاني : تقديم وكالة سكيكة 744 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر".....34

1. تعريف وكالة "بدر" 744 سكيكة.....35

2. الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي (سكيكة).....35

3. الهيكل التنظيمي لوكالة بدر 744 سكيكة.....38

4. شرح الهيكل التنظيمي	39
5. اهداف و مهام وكالة بدر 744 سكيكة.....	39
المطلب الثالث : شباك الصيرفة الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سكيكة 744.....	40
1. تعريف شباك الصيرفة الاسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	40
2. مهام الشباك الاسلامي في بنك بدر وكالة سكيكة 744.....	40
3. الأهمية الشباك الاسلامي في بنك بدر وكالة سكيكة 744 :	41
المبحث الثاني : مساهمة الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	41
المطلب الاول : الاطار القانوني لصيرفة الاسلامية في الجزائر	41
المطلب الثاني : تطور ودائع الزبائن على مستوى النواذ الإسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	44
المطلب الثالث :خدمات الادخار و التمويل الاسلامية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة سكيكة 744....	50
1. خدمات الادخار الاسلامية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سكيكة 744.....	50
2. خدمات التمويل الاسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكة 744.....	57
.....خلاصة	69
.....خاتمة	75

قائمة الجداول

- الجدول رقم (1): الوكالات البنكية التابعة لولاية سكيكدة..... 37
- الجدول رقم (2) احصائيات حول الايداعات في بنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 44
- الجدول رقم (3): توزيع الحسابات الإسلامية المفتوحة حسب نوع الحساب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 56
- الجدول رقم (4): تطور عدد عمليات التمويل الإسلامي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 خلال الفترة 2022 إلى افريل 2026..... 66

قائمة الاشكال

- الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي (سكيكدة)..... 36
- الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لوكالة بدر 744 سكيكدة..... 38
- الشكل رقم (3) ترتيب الوكالات حسب حجم الودائع الى غاية 30 ديسمبر 2021..... 45
- الشكل رقم (4): ترتيب الوكالات حسب حجم الودائع الى غاية 21 جوان 2022..... 46
- الشكل رقم (5): ترتيب الوكالات حسب حجم الودائع الى غاية 22 جانفي 2023..... 48
- الشكل رقم (6): تطور الودائع الاسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من ديسمبر 2021 إلى أفريل 2026. 48
- الشكل رقم (7): التوزيع النسبي للحسابات الإسلامية المفتوحة حسب نوع الحساب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة من ماي 2022 إلى افريل 2026..... 56
- الشكل رقم (8): التمثيل البياني لتطور عدد عمليات التمويل الإسلامي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 من 2022 إلى افريل 2026..... 67

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة في القطاع المالي والمصرفي، كان من أبرزها التوسع الكبير للصيرفة الإسلامية التي أصبحت تمثل أحد أهم مكونات النظام المالي العالمي. وقد جاء هذا التطور نتيجة تزايد الاهتمام بالمعاملات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى قدرتها على تقديم منتجات وخدمات مصرفية تجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الشرعي. كما ساهمت النجاحات التي حققتها المؤسسات المالية الإسلامية في العديد من الدول في تعزيز مكانتها وزيادة الإقبال عليها من قبل الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

وتعد الصيرفة الإسلامية من أهم الأدوات المالية التي يمكن أن تسهم في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، وذلك من خلال اعتمادها على صيغ تمويلية قائمة على المشاركة في الربح والخسارة والابتعاد عن المعاملات الربوية. كما توفر هذه الصيرفة مجموعة من المنتجات الادخارية والاستثمارية التي تستجيب لاحتياجات مختلف فئات المجتمع، الأمر الذي يجعلها قادرة على استقطاب المدخرات وجذب الأموال التي تبقى خارج الجهاز المصرفي لأسباب دينية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وفي الجزائر، برز الاهتمام بالصيرفة الإسلامية بشكل أكبر خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع سعي السلطات العمومية إلى تعزيز الشمول المالي والحد من ظاهرة الاكتناز واستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج القنوات الرسمية. وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال إدراج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية الوطنية وإصدار العديد من النصوص القانونية والتنظيمية التي توطر نشاطها وتحدد آليات ممارستها، الأمر الذي سمح للبنوك بطرح منتجات مصرفية إسلامية متنوعة تستهدف فئات جديدة من المدخرين والمتعاملين

الاشكالية الرئيسية :

وعلى هذا الأساس وللإحاطة بالموضوع إحاطة واضحة يمكن أن نطرح الاشكالية التالية
كيف ساهم تطور الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" وكالة سكيكدة 744 ؟

➤ الاسئلة الفرعية

على ضوء الاشكالية الرئيسية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصيرفة الإسلامية وما أهم مراحل تطورها؟
- ما هو الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما هي أهم خدمات الادخار والتمويل الإسلامية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744؟

فرضيات الدراسة:

- تعد الصيرفة الإسلامية نظاما مصرفيا يعتمد على الشريعة الإسلامية وقد شهدت تطورا ساهم في انتشارها.
- تتنوع الخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 مما يساعد على استقطاب المدخرين.
- يساهم الإطار القانوني والتنظيمي في دعم نشاط الصيرفة الإسلامية وجذب المدخرات في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- كون الموضوع محل الدراسة من المواضيع المطروحة حديثا على الساحة الاقتصادية
- الميل الشخصي إلى المواضيع ذات الصلة بالنظام المالي الإسلامي

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع الصيرفة الإسلامية والتعمق في مختلف جوانبه
- توافق الموضوع مع التخصص الدراسي.

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

التعرف على مفهوم الصيرفة الإسلامية وأهم خصائصها ومبادئها ، مع إبراز مراحل تطور الصيرفة الإسلامية. و التعرف على أهم المنتجات والخدمات التي تقدمها. و دراسة دور الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية. مع تحليل مساهمة التطورات القانونية والتنظيمية في تعزيز نشاط الصيرفة الإسلامية

اهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من :

- أهمية الصيرفة الإسلامية باعتبارها أحد المكونات الأساسية للقطاع المالي والمصرفي المعاصر.
- إبراز دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة المدخرات واستقطاب الأموال المتداولة خارج الجهاز المصرفي
- إبراز أهمية المنتجات المصرفية الإسلامية في تعزيز الثقة لدى المتعاملين

حدود الدراسة :

- الحدود الموضوعية : التي تتمثل في أهم المفاهيم المعتمدة من خلال الدراسات المتمثلة في الكتب والمقالات التي تتحدث عن الصيرفة الإسلامية
- الحدود المكانية : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر" وكالة سكيكدة 744
- الحدود الزمنية : من 12 أفريل 2026 إلى غاية 12 ماي 2026

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع وأهدافه، حيث تم استخدامه في الجانب النظري لوصف وتحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمدخرات،

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744، من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية داخل البنك وتحليلها، مع التركيز على خدمات الادخار والتمويل الإسلامية المقدمة، وكذا دراسة تطور الودائع والمدخرات خلال فترة الدراسة. كما تم الاستعانة بالجداول والأشكال البيانية لتفسير النتائج واستخلاص مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات وتعزيز ثقة الزبائن في المعاملات المصرفية الإسلامية

صعوبات الدراسة :

عدم الحصول على المعلومات الكافية لإثراء بحثنا من البنك محل الدراسة

هيكل الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين

خصص الفصل الأول بعنوان "الأدبيات النظرية والتطبيقية للصيرفة الإسلامية ودورها في جذب المدخرات" للجانب النظري، حيث تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية والمدخرات، ودور الصيرفة الإسلامية في تعبئة المدخرات، بالإضافة إلى عرض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة

أما الفصل الثاني بعنوان "تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جذب المدخرات: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" وكالة سكيكة 744" فقد خصص للجانب التطبيقي، حيث تم تقديم البنك والوكالة محل الدراسة، والتطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية، وتحليل إحصائيات الودائع، إضافة إلى عرض خدمات الادخار والتمويل الإسلامية ودورها في جذب المدخرات.

**الفصل الأول: الأدبيات النظرية
والتطبيقية لصيرفة الاسلاميه
ودورها في جذب المدخرات**

تمهيد :

تعد الصيرفة الإسلامية من أبرز التطورات التي شهدتها النظام المالي المعاصر، حيث برزت كبديل حقيقي للنظام المصرفي التقليدي القائم على الفائدة، وذلك من خلال اعتمادها على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتدعو إلى تحقيق العدالة في المعاملات المالية. وقد شهد هذا النوع من الصيرفة تطورا ملحوظا خلال العقود الأخيرة، سواء من حيث عدد المؤسسات أو حجم الأصول أو تنوع المنتجات المالية.

وفي ظل هذا التطور، برزت أهمية الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وجذب المدخرات، خاصة في المجتمعات التي تسعى إلى التوفيق بين متطلبات النشاط الاقتصادي والضوابط الشرعية. إذ تمكنت هذه المؤسسات من استقطاب شريحة واسعة من المدخرين الذين كانوا يعزفون عن التعامل مع البنوك التقليدية، مما ساهم في إدماج أموال كانت خارج الدورة الاقتصادية الرسمية.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة الإطار النظري للصيرفة الإسلامية، من خلال التطرق إلى نشأتها وتطورها، وبيان خصائصها ومبادئها، ثم تحليل مفهوم المدخرات وأهميتها الاقتصادية، وصولا إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في جذب هذه المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لصيرفة الاسلاميه و المدخرات

إن الصيرفة الإسلامية من أهم مكونات النظام المالي المعاصر، حيث تقوم على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف معاملاتها المالية والمصرفية. كما تعتبر المدخرات من الموارد الأساسية التي تعتمد عليها البنوك في تمويل أنشطتها الاستثمارية والتنموية. وترتبط الصيرفة الإسلامية بالمدخرات من خلال سعيها إلى استقطاب الأموال وتعبئتها عبر صيغ ومنتجات مصرفية تتوافق مع الضوابط الشرعية. وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الصيرفة الإسلامية والمدخرات وأهميتهما

المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية

لم تظهر الصيرفة الإسلامية بصورتها الحالية دفعة واحدة، بل مرت بعدة مراحل تاريخية ساهمت في تشكيل أسسها وتطوير أدواتها المالية و من خلال محتوى هذا المطلب سنتطرق إلى كل من مفهوم المصارف الإسلامية نشأتها و مراحل تطورها

1. تعريف الصيرفة الإسلامية

الصيرفة الإسلامية مؤسسات مالية ومصرفية تمارس مختلف الأنشطة المصرفية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مع الابتعاد عن الفائدة الربوية والاعتماد على صيغ تمويل مشروعة تحقق العدالة بين الأطراف المتعاملة.¹

الصيرفة الإسلامية هي نظام مصرفي يقوم على تجميع الأموال وتوظيفها من خلال عقود شرعية كالمضاربة والمشاركة والمرابحة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات العملاء دون مخالفة الضوابط الشرعية²

يقصد بالصيرفة الإسلامية مجموعة المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات مالية واستثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتلتزم بمبدأ تقاسم المخاطر والأرباح والخسائر بدل الاعتماد على سعر الفائدة الثابت³

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الصيرفة الإسلامية هي نظام مصرفي يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية في جمع المدخرات وتوظيفها عبر صيغ تمويل مشروعة، بما يضمن تحقيق التوازن بين الربحية والتنمية الاقتصادية مع تجنب المعاملات الربوية

2. مراحل نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها التاريخي

مرت الصيرفة الإسلامية بمراحل تطور متعددة، بدءاً من المحاولات المبكرة وحتى تحولها إلى صناعة مالية عالمية، وهذه المراحل هي :

❖ المحاولات التأسيسية المبكرة (1963-1974):

بدأت أولى التجارب العملية للصيرفة الإسلامية بشكل متواضع وخفي في مصر عام 1963، عندما قاد الدكتور أحمد النجار تجربة تأسيس "بنك الادخار في ميت غمر"، والذي عمل كبنك ادخار قائم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، دون أن يحمل أي إشارة إسلامية في مسماه خوفاً من التضييق السياسي آنذاك. وقد استمرت هذه التجربة الرائدة حتى عام 1967، واستطاعت خلال فترة وجيزة أن تنتشر تسعة فروع في أنحاء البلاد. على الرغم من قصر عمرها، أثبتت تجربة ميت غمر إمكانية تطبيق نظام مصرفي خالٍ من الفوائد في العصر

1 - محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط1، عمان: دار النفائس، 2007، ص 45

2 - عبد الحميد محمود البعلي، الصيرفة الإسلامية: المفاهيم والأسس والتطبيقات، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،

2013، ص 27

3 - محمد عبد الحليم عمر، الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010، ص 61

الحديث، وفتحت الباب أمام مبادرات لاحقة مثل تأسيس بنك ناصر الاجتماعي عام 1971، والذي أعلن كأول بنك تجاري بدون فوائد في مصر¹.

❖ مرحلة التبؤور والانتشار في العالم الإسلامي (1974-1980):

شكلت فترة السبعينيات منعطفًا حاسمًا في تاريخ الصيرفة الإسلامية مع تغير المناخ السياسي في العديد من الدول الإسلامية، مما سمح بظهور مؤسسات تحمل بوضوح الطابع الإسلامي. وكان الحدث الأبرز هو تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في عام 1974 من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي كأول مؤسسة مالية دولية تهدف إلى تمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء وفقًا لأحكام الشريعة. تلاه تأسيس سلسلة من البنوك الإسلامية التجارية في الشرق الأوسط، مثل بنك دبي الإسلامي عام 1975 (أول بنك إسلامي تجاري خاص)، و بنك فيصل الإسلامي السوداني و بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977، و بنك البحرين الإسلامي عام 1979. تمثل هذه الفترة الانتقال من الأفكار النظرية والمبادرات المحدودة إلى تأسيس كيانات مصرفية متكاملة تتبنى الصيرفة الإسلامية كمنهج عمل رسمي وعلني².

❖ عولمة الصناعة ودخول المؤسسات المالية التقليدية (منتصف التسعينيات الى اليوم):

شهدت هذه المرحلة تحولًا كبيرًا في طبيعة الصناعة، حيث انتقلت من كونها ظاهرة محلية أو إقليمية إلى لاعب معترف به في النظام المالي العالمي. من أبرز ملامح هذه المرحلة هو دخول البنوك التقليدية الكبرى إلى سوق الصيرفة الإسلامية عبر فتح "نوافذ إسلامية" أو تأسيس فروع متخصصة، مما ساهم بشكل كبير في زيادة حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة وانتشارها الجغرافي. إضافة إلى ذلك، توسعت الصناعة لتشمل مراكز مالية عالمية كبرى في لندن وسنغافورة وكوالالمبور، وظهرت منتجات مالية متطورة مثل الصكوك (السندات الإسلامية) وصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة. لم تعد الصيرفة الإسلامية مقتصرة على الدول ذات الأغلبية المسلمة، بل أصبحت تقدم خدماتها في دول غربية وشرقية على حد سواء، مما يعكس نضج الصناعة وقدرتها على تلبية احتياجات قاعدة متنوعة من المستثمرين والعملاء³.

3. أهم العوامل التي ساهمت في تطور الصيرفة الإسلامية:

أسهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية لتهيئة بيئة مواتية لنمو وتطور الصيرفة الإسلامية، ومن أبرزها:

1.3. الدافع الديني والأخلاقي (محور الابتعاد عن الربا):

إن الحظر القاطع للربا في الإسلام هو الركيزة الأساسية التي قامت عليها الصيرفة الإسلامية بأكملها. فقد نصت آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة على تحريم الربا بجميع صورته، واعتبرته شكلاً من أشكال الظلم والاستغلال. وقد أدى تزايد الوعي الديني والتمسك بالهوية الإسلامية لدى شعوب خاصة بعد موجات الاستقلال، إلى خلق طلب حقيقي وفعال على خدمات مصرفية تتوافق مع المعتقدات الدينية. هذا الطلب لم يكن ليلبي من قبل النظام المصرفي التقليدي القائم على الفائدة، مما خلق حاجة ملحة لنظام بديل وهو النظام الإسلامي، الذي يركز على المشاركة في الربح والخسارة، يسعى إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة مقارنة بالنظام القائم على الفائدة⁴.

1 - أحمد النجار، تجربة بنوك الانخار في ميت غمر والقرى المصرية، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1984 ص 15-35.

2 - منى إبراهيم العبادي، الصيرفة الإسلامية: النشأة والتطور وآفاق المستقبل، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010 ص 45-50.

3- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي: النظام المالي الإسلامي وقضايا الاستقرار المالي، واشنطن، أبريل 2015 ص 9-12، ص 9-12.

4 - محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل: دراسة في طبيعة النقود والنظام المصرفي في ضوء الإسلام، ترجمة: رفيق المصري، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1999 ص 35.

2.3. الطفرة النفطية وفوائض السيولة في دول الخليج:

شكل الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال سبعينيات القرن العشرين وما تلاه من تراكم للفوائض المالية الضخمة في دول الخليج العربي عاملا اقتصاديا حاسما في انطلاقة الصيرفة الإسلامية. فقد وفرت هذه الفوائض رأس المال اللازم لتأسيس البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، كما خلقت ثروات خاصة لأفراد ومستثمرين يبحثون عن قنوات استثمارية متوافقة مع الشريعة لإدارة أموالهم. وقد لعب الاستثمار الخاص والحكومي في هذه الدول دورا رئيسيا في رأس مال البنوك الإسلامية الأولى مثل بنك دبي الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي¹.

3.3. الدعم المؤسسي والحكومي والمناخ السياسي الملائم:

بعد النجاح النسبي للتجارب الأولى، وجدت الصيرفة الإسلامية دعما متزايدا من الحكومات في العديد من الدول الإسلامية. تمثل ذلك في تسهيل إجراءات الترخيص للبنوك الجديدة، وسن القوانين والتشريعات الخاصة التي تنظم عملها وتمنحها الشخصية الاعتبارية المستقلة. وكان إنشاء البنك الإسلامي للتنمية عام 1974 بمبادرة من منظمة المؤتمر الإسلامي علامة فارقة على مستوى الدعم الحكومي الدولي، حيث قدم المشروعية والمصادقية للصناعة الوليدة وشجع القطاع الخاص على الانخراط فيها. هذا الدعم السياسي والمؤسسي وفر بيئة آمنة ومستقرة للنمو والتوسع، وجذب المزيد من المستثمرين والمودعين².

4.3. التطور في هندسة المنتجات المالية الإسلامية وتقنين المعايير الشرعية:

لم يكن بقاء الصيرفة الإسلامية ونموها ليتحقق دون جهود حثيثة في مجال الابتكار المالي والاجتهاد الفقهي. حيث واجهت البنوك الإسلامية تحديا يتمثل في تطوير بدائل شرعية للمنتجات المالية التقليدية. وقد عملت هيئات الرقابة الشرعية والمجامع الفقهية وخبراء الاقتصاد الإسلامي على ابتكار صيغ تمويلية متعددة مثل المرابحة (بيع بثمن مؤجل)، الإجارة (التأجير)، المشاركة، المضاربة، السلم، والاستصناع. هذا التنوع في الأدوات المالية مكن البنوك الإسلامية من تلبية احتياجات تمويلية واستثمارية مختلفة للأفراد والشركات، مما زاد من قدرتها التنافسية وجاذبيتها. كما ساهم إنشاء هيئات دولية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في وضع معايير محاسبية وشرعية موحدة، مما عزز الثقة في الصناعة وزاد من شفافيتها ومهنتها³.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الصيرفة الإسلامية

تتميز الصيرفة الإسلامية عن نظيرتها التقليدية بجملة من الخصائص والمبادئ الجوهرية التي تشكل هويتها المتفردة وتحدد إطار عملها. هذه المبادئ ليست مجرد شكليات قانونية، بل تمثل منظومة متكاملة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وتنعكس بشكل مباشر على طبيعة النشاط المصرفي وعلاقته بالمجتمع والاقتصاد. وفيما يلي بيان لأهم هذه المبادئ والخصائص:

1. خصائص الصيرفة الإسلامية :

❖ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية :

الصيرفة الإسلامية نظام مصرفي يستمد أسسه ومبادئه من أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تخضع جميع معاملاتها وأنشطتها المالية والتمويلية والاستثمارية للضوابط الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية

1 - محمود عبد الفضيل، التطور الاقتصادي والنظام المصرفي في دول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987 ص34-36.

2- منى إبراهيم العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 118-120.

3 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين، 2017 ص12.

والإجماع والقياس. ويظهر هذا الالتزام في تصميم المنتجات المصرفية وتقديم الخدمات المالية بما يتوافق مع الأحكام الشرعية، مع الحرص على تجنب المعاملات المحرمة كالربا والغرر والميسر. كما تعتمد المصارف الإسلامية على هيئات رقابة شرعية تتولى متابعة العمليات المصرفية والتأكد من مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز ثقة العملاء في هذه المؤسسات ويمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالمصارف التقليدية¹

❖ تحريم الربا :

تحريم الربا من أهم الخصائص التي تميز الصيرفة الإسلامية عن غيرها من الأنظمة المصرفية. فالربا يمثل زيادة مشروطة على أصل المال دون مقابل حقيقي أو تحمل للمخاطر، وهو ما يتعارض مع مبادئ العدالة الاقتصادية التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية. لذلك تعتمد المصارف الإسلامية على صيغ تمويل بديلة تقوم على البيع أو المشاركة أو الاستثمار، مثل المراجعة والمضاربة والمشاركة والإجارة. ويساهم هذا التوجه في ربط العائد بالنشاط الاقتصادي الحقيقي بدلاً من تحقيق الأرباح من خلال الإقراض بفائدة ثابتة²

❖ الارتباط بالاقتصاد الحقيقي :

ترتكز الصيرفة الإسلامية على تمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية والإنتاجية، حيث لا تسمح بتداول الأموال من أجل الأموال فقط، وإنما تشترط وجود أصل أو نشاط حقيقي ترتبط به العملية التمويلية. ويؤدي هذا الارتباط إلى توجيه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة والمشروعات الاقتصادية التي تساهم في خلق الثروة وفرص العمل، مما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. كما يحد هذا المبدأ من المضاربات الوهمية التي قد تؤدي إلى الأزمات المالية.³

❖ المشاركة في الربح والخسارة :

تعتمد الصيرفة الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة باعتباره أساساً لتحقيق العدالة بين أطراف المعاملة المالية. فبدلاً من ضمان عائد ثابت لأحد الأطراف بغض النظر عن نتائج النشاط الاقتصادي، يتم توزيع الأرباح والخسائر وفق نسب متفق عليها مسبقاً. ويشجع هذا المبدأ على حسن إدارة الأموال واختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، كما يعزز التعاون بين المصرف والعملاء ويجعل العلاقة بينهما قائمة على الشراكة بدل علاقة الدائن بالمدين.⁴

❖ تحقيق البعد الاجتماعي :

لا يقتصر هدف الصيرفة الإسلامية على تحقيق الأرباح المالية فقط، بل يمتد ليشمل تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والإنسانية. فهي تسعى إلى تعزيز التكافل الاجتماعي والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم القروض الحسنة، ودعم الأنشطة التي تخدم المجتمع. كما تحرص على تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، بما يساهم في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية⁵

2. مبادئ الصيرفة الإسلامية :

❖ مبدأ تحريم الربا :

1 - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الإسلامية: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 25

2 - محمد عثمان شبير، مرجع سبق ذكره، ص 68

3- حسين حامد حسان، النظام المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2016،

ص 41

4 - محمد البشير الشنقيطي، الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2019، ص 84

5 - محمد صالح الحناوي، إدارة البنوك الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 3

يقوم هذا المبدأ على منع جميع أشكال الفوائد الربوية التي تترتب على القروض والمعاملات المالية. ويهدف إلى تحقيق العدالة بين المتعاملين ومنع استغلال حاجة المقترضين، حيث لا يجوز الحصول على عائد مضمون دون تحمل المخاطر أو المساهمة في النشاط الاقتصادي. ولذلك تعتمد الصيرفة الإسلامية على بدائل شرعية تضمن تحقيق الربح من خلال الاستثمار أو التجارة أو المشاركة¹

❖ مبدأ تحريم الغرر والميسر :

يقصد بالغرر وجود الجهالة أو عدم الوضوح في موضوع العقد أو شروطه، بينما يقصد بالميسر كل معاملة تقوم على المقامرة والمخاطرة غير المشروعة. وتحظر الصيرفة الإسلامية هذه المعاملات لما تسببه من نزاعات وأضرار اقتصادية واجتماعية. لذلك تشترط أن تكون العقود واضحة ومحددة من حيث الحقوق والالتزامات، وأن تكون جميع عناصر المعاملة معلومة للأطراف المتعاقدة.²

❖ مبدأ تقاسم المخاطر :

يعد تقاسم المخاطر من المبادئ الأساسية للصيرفة الإسلامية، حيث يتحمل كل طرف نصيبه من المخاطر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي محل التمويل. ويترتب على ذلك عدم جواز ضمان الأرباح مسبقاً دون تحمل الخسائر المحتملة. ويساهم هذا المبدأ في تحقيق العدالة والشفافية ويشجع على الاستثمار المسؤول، كما يحد من الممارسات المالية التي تؤدي إلى تحميل طرف واحد جميع المخاطر³

❖ مبدأ الاستثمار المشروع :

تلتزم الصيرفة الإسلامية بتوجيه الأموال نحو الأنشطة المباحة شرعاً والتي تحقق منفعة اقتصادية واجتماعية للمجتمع. لذلك تمتنع عن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمحرمات مثل تجارة الخمر والمخدرات والقمار وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. ويعكس هذا المبدأ البعد الأخلاقي للصيرفة الإسلامية وحرصها على تحقيق التنمية في إطار من القيم الإسلامية.⁴

❖ مبدأ العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية :

تهدف الصيرفة الإسلامية إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة والفرص الاقتصادية بين أفراد المجتمع. ويتم ذلك من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، والمساهمة في تمويل المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على المجتمع. كما تسعى إلى تقليص الفوارق الاقتصادية وتحقيق التوازن بين مختلف الفئات الاجتماعية، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي⁵

المطلب الثالث: مفهوم المدخرات وأهميتها في الاقتصاد

تحتل المدخرات مكانة محورية في الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً ، باعتبارها المحرك الأساسي لعملية تكوين رأس المال وتمويل الاستثمارات المنتجة. ولا تقتصر أهمية المدخرات على المستوى الفردي فحسب، بل تمتد لتشمل الاقتصاد الوطني ككل، حيث تمثل المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية والتوسع في القطاعات الإنتاجية. وفي إطار الصيرفة الإسلامية، تكتسب المدخرات أهمية خاصة، إذ تسعى المؤسسات المالية الإسلامية إلى تعبئتها وتوجيهها نحو قنوات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وفيما يلي بيان لمفهوم المدخرات وأنواعها وأهميتها الاقتصادية:

1. تعريف المدخرات :

تُعرف المدخرات في الأدبيات الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك الحالي، بل يؤجل استعماله إلى وقت لاحق بهدف تحقيق منافع مستقبلية. وبعبارة أكثر دقة، تمثل المدخرات الفرق بين الدخل

1 - وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، سوريا، الجزء الخامس، 2015، ص 3408

2- علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، مكتبة دار القرآن، القاهرة، مصر، 2017، ص 113

3 - محمد تقي العثماني، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، دار القلم، دمشق، سوريا، 2018، ص 56

4- عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات المالية المعاصرة، مجموعة دلة البركة، جدة، المملكة العربية السعودية، 2016، ص

91

5- منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي: مبادئه وأهدافه، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015،

ص 77

المتاح للتصرف فيه والإنفاق الاستهلاكي الجاري، وهي بذلك تعكس قرارا واعيا من الأفراد أو المؤسسات بتفضيل الاستهلاك المستقبلي على الاستهلاك الحاضر. وتتخذ المدخرات أشكالا متعددة، فقد تكون نقدية محفوظة في حسابات مصرفية، أو عينية متمثلة في أصول وسلع معمرة، أو مالية على هيئة أوراق مالية وأسهم وسندات¹.

ويرتبط مفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي ارتباطا وثيقا بمفهوم الاستثمار، حيث تشكل المدخرات الوعاء الذي يغذي العملية الاستثمارية ويمول المشاريع الإنتاجية. فعندما يقوم الأفراد بالادخار لدى المؤسسات المالية، تقوم هذه المؤسسات بدور الوساطة المالية عبر توجيه هذه المدخرات نحو المستثمرين الذين يحتاجون إلى رأس المال لتمويل مشاريعهم. وكلما ارتفع مستوى الادخار في المجتمع، توفرت موارد مالية أكبر للاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي².

وفي إطار الاقتصاد الإسلامي، يكتسب الادخار بعدا إضافيا يتجاوز المفهوم المادي. فالادخار في المنظور الإسلامي لا ينظر إليه كمجرد تراكم للثروة أو اكتناز للأموال، بل يعتبر وسيلة لتحقيق مقاصد شرعية أسمى، كالاستعداد للنفقات المستقبلية، وتكوين رأس مال حلال يستثمر في وجوه مشروعة، والمشاركة في عمارة الأرض وتنمية المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يفرق تقريبا واضحا بين الادخار المباح والاكتناز المحرم، فبينما يعد الادخار بقصد مواجهة الحاجات المستقبلية واستثمار المال في وجوه المشروع أمرا مستحبا، فإن حبس المال عن التداول وعدم إنفاقه في وجوه المشروع مع تعطيل زكاته و يعتبر كنزا محرما شرعا³.

2. أنواع المدخرات :

يمكن تصنيف المدخرات من زوايا متعددة وفقاً للمعيار المعتمد في التصنيف. وفيما يلي بيان لأهم أنواع المدخرات وفقاً للمعايير الاقتصادية والمصرفية المعاصرة :

❖ من حيث مصدر الادخار:

- **المدخرات العائلية (الشخصية):** وهي المدخرات التي يحققها الأفراد والأسر من دخولهم المتاحة بعد خصم النفقات الاستهلاكية والالتزامات المعيشية. وتمثل هذه المدخرات المصدر الأكبر لرأس المال في معظم الاقتصادات، وتتأثر بعوامل متعددة كمستوى الدخل، والأعراف الاجتماعية، ودرجة الثقة في النظام المصرفي.

- **مدخرات قطاع الأعمال:** وهي الأرباح التي تحتجزها الشركات والمؤسسات الإنتاجية ولا توزعها على المساهمين، بل تعيد استثمارها في توسيع أنشطتها وتطوير عملياتها الإنتاجية. وتمثل هذه المدخرات مصدرا مهما لتمويل الاستثمارات الجديدة وتوسعة الطاقات الإنتاجية القائمة.

- **المدخرات الحكومية:** وهي الفائض الذي تحققه الحكومة عندما تتجاوز إيراداتها العامة نفقاتها العامة. ويمكن استخدام هذا الفائض في بناء احتياطات مالية، أو سداد الديون العامة، أو تمويل مشاريع تنمية واستثمارية⁴.

❖ من حيث الشكل والمضمون:

1- لبناني ياسمينه . بن سبع حمزة. دور الاقتصاد الإسلامي في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمار من خلال المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة المنهل الاقتصادي، 8(2)، 2025، ص 371-388.

2 - إسلام أونلاين <https://islamonline.net> / (2026). التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي. شبكة إسلام أونلاين

3 - المصراي، عبد الله علي. (2022). الادخار في الاقتصاد الإسلامي: مفهومه وأهدافه ومزاياه. مجلة جامعة فران العلمية، ص1-16

4 - لبناني ياسمينه، بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 317-388

- **المدخرات النقدية:** وتتمثل في الأموال السائلة التي يحتفظ بها الأفراد على هيئة ودائع مصرفية أو نقد سائل. وتتميز بسهولة التصرف فيها وسرعة تحويلها إلى استثمارات، وتشمل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لأجل.

- **المدخرات العينية:** وهي الأصول الحقيقية التي يكتنيتها الأفراد بهدف الادخار، كالعقارات والأراضي والمعادن الثمينة (كالذهب والفضة) والسلع المعمرة. وتتميز هذه المدخرات بقدرتها على الاحتفاظ بقيمتها في مواجهة التضخم، غير أنها أقل سيولة مقارنة بالمدخرات النقدية.

- **المدخرات المالية:** وتشمل الأوراق المالية التي تصدرها الشركات أو الحكومات بهدف جمع المدخرات من الجمهور، كالأسهم والسندات والصكوك الإسلامية. وتتميز هذه الأدوات بقدرتها على توفير عوائد دورية للمدخرين.

❖ من حيث الدافع إلى الادخار:

- **الادخار الاختياري:** وهو الذي يقوم به الفرد بمحض إرادته ورغبته، استجابة لدوافع شخصية كالرغبة في تأمين المستقبل، أو تمويل مشروع خاص، أو مواجهة الظروف الطارئة.

- **الادخار الإجباري:** وهو الذي يفرض على الأفراد بقوة القانون أو بموجب أنظمة مؤسسية، كالاقتطاعات التقاعدية الإلزامية، واشتراكات التأمينات الاجتماعية. ويهدف هذا النوع إلى ضمان حد أدنى من المدخرات الوطنية وتمويل برامج الحماية الاجتماعية¹.

3. أهمية المدخرات في تحقيق التنمية الاقتصادية

تحتل المدخرات موقعا استراتيجيا في عملية التنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن تصور تحقيق نهضة اقتصادية شاملة دون وجود قاعدة صلبة من المدخرات الوطنية التي تمول المشاريع الاستثمارية وتراكم رأس المال. وفيما يلي بيان لأهم الأدوار التي تؤديها المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية:

1.3. تمويل الاستثمارات الإنتاجية وتكوين رأس المال:

تشكل المدخرات المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات الجديدة والتوسع في المشاريع القائمة. فعندما يقوم الأفراد بإيداع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية، تقوم هذه المؤسسات بإعادة ضخها في الاقتصاد على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية للمستثمرين وأصحاب المشاريع. وكلما ارتفع حجم المدخرات الوطنية، توفرت موارد مالية أكبر لتمويل الاستثمارات المنتجة، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع مستوى الدخل القومي².

2.3. تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي:

يسهم وجود قاعدة عريضة من المدخرات الوطنية في تعزيز الاستقرار المالي للدولة على مستويين: مستوى الاقتصاد الكلي، حيث توفر المدخرات حاجزاً واقياً ضد الصدمات الاقتصادية الخارجية وتمنح الحكومة مرونة أكبر في إدارة سياساتها المالية والنقدية؛ ومستوى الأفراد، حيث توفر المدخرات الشخصية شبكة أمان مالي للأسر في مواجهة الظروف الطارئة كالمرض أو البطالة أو التقاعد. كما أن ارتفاع معدلات الادخار يسهم في كبح التضخم من خلال تقليل الطلب الاستهلاكي الفوري³.

1 - نفس المرجع ، ص 371-388.

2 - حمدوني، أمينة، وخالدي، خديجة. فعالية الوساطة المالية الإسلامية مقارنة بالوساطة المالية الربوية. مجلة ما بعد الإنسانية، 5(5)، 2025، ص 4632-4650.

3 - إسلام أونلاين. <https://islamonline.net> (2026). التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي. شبكة إسلام أونلاين يوم

2026/05/21 ساعة: 17:05

3.3. الحد من الاستهلاك الترفي ودعم الميزان التجاري:

يسهم الادخار في الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، مما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير، وهو ما يوفر للدولة النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشروعات التنمية واستيراد السلع الرأسمالية. كما أن الادخار يقلص الطلب على السلع المستوردة، فيقل خروج النقد الأجنبي من الاقتصاد الوطني، مما يدعم استقرار سعر الصرف ويعزز موقف ميزان المدفوعات¹.

4.3. تعزيز الشمول المالي وتعبئة الموارد:

تؤدي المدخرات دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي من خلال دمج فئات واسعة من المجتمع في المنظومة المصرفية والمالية. وتبرز أهمية هذا الدور بشكل خاص في إطار الصيرفة الإسلامية، حيث توفر المصارف الإسلامية بديلاً شرعياً للبنوك التقليدية، مما يمكن شريحة واسعة من المسلمين ممن يحجمون عن التعامل بالفوائد الربوية من إيداع مدخراتهم والمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني. وتقوم المصارف الإسلامية بتعبئة هذه المدخرات عبر صيغ متنوعة كالودائع تحت الطلب وحسابات التوفير والودائع الاستثمارية، ثم توظيفها في تمويل المشاريع التنموية بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية².

1 - المصراطي، عبد الله علي. (2022). الادخار في الاقتصاد الإسلامي: مفهومه وأهدافه ومزاياه. مجلة جامعة فزان العلمية، 16-1.

2 - غوانمة، أسماء علي، ورملي، أشرف بن محمد، وجيل، عبد الله بن، وعلونة، مؤيد فضيل. أثر نظم الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية الأردنية. المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، 8(2)، 2033، ص79-90.

5.3. توفير السيولة اللازمة للمشاريع التنموية الكبرى:

تمكن المدخرات الوطنية الحكومات والقطاع الخاص من تمويل المشاريع التنموية الكبرى ذات العائد طويل الأجل، كمشاريع البنية التحتية والطاقة والتعليم والصحة. وتعد هذه المشاريع العمود الفقري لأي عملية تنموية شاملة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا يمكن توفيرها دون قاعدة ادخارية قوية ومستدامة¹.

المبحث الثاني: دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة المدخرات

تحتل تعبئة المدخرات موقعا محوريا في عمل المؤسسات المالية الإسلامية، إذ تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية التي تضطلع بها هذه المؤسسات. وتتميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية بكونها تعتمد على أدوات تمويلية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تستند في جوهرها إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والارتباط بالاقتصاد الحقيقي. وتؤدي هذه الأدوات دورا مزدوجا: فهي من ناحية تجتذب مدخرات الأفراد والمؤسسات الباحثين عن قنوات ادخارية متوافقة مع معتقداتهم الدينية، ومن ناحية أخرى توظف هذه المدخرات في تمويل المشاريع الإنتاجية والتنموية، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: صيغ التمويل الاسلاميه

تعتمد البنوك الإسلامية في جذب المدخرات وتوظيفها على مجموعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية المستمدة من الفقه الإسلامي. وقد تطورت هذه الصيغ عبر الزمن لتلبي الاحتياجات المتجددة للمتعاملين، مع الالتزام الصارم بضوابط الشريعة الإسلامية وفي مقدمتها تحريم الربا والغرر والميسر و تتمثل هذه الصيغ التمويلية في :

1. المضاربة :

المضاربة من أبرز صيغ الاستثمار في النظام المصرفي الإسلامي، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. والمضاربة في الاصطلاح الفقهي هي عقد شركة بين طرفين: أحدهما يقدم رأس المال (ويسمى رب المال)، والآخر يقدم العمل والخبرة والإدارة (ويسمى المضارب). فإذا تحقق ربح من المشروع، يتم توزيعه بين الطرفين وفق نسبة متفق عليها مسبقا، كأن تكون 60% للمضارب و 40% لرب المال. أما إذا تحققت خسارة، فيتحملها رب المال وحده من رأس ماله، ما لم يثبت تقصير أو تعد أو إهمال من جانب المضارب، فإذا ثبت ذلك تحمل المضارب الخسارة بقدر تقصيره².

تستمد المضاربة مشروعيتها من القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى: ﴿وَأَخْرَوْا يَصْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾³

وتستخدم البنوك الإسلامية صيغة المضاربة على جانبي ميزانيتها العمومية: فمن ناحية الالتزامات، تقوم البنوك بتلقي المدخرات من العملاء على أساس المضاربة، حيث يكون العميل هو رب المال والبنك هو المضارب، ويتم توظيف هذه الأموال في مشاريع استثمارية متنوعة، وتوزع الأرباح المحققة بين البنك والعملاء وفق نسب محددة مسبقا. وتشمل هذه الحسابات: حسابات التوفير، والحسابات الاستثمارية لأجل، والحسابات الاستثمارية الخاصة. ومن ناحية الأصول، يقوم البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية على أساس المضاربة أيضا، حيث يكون البنك هو رب المال والعميل المستثمر هو المضارب⁴.

1 - العيفة، عبد الحق. المصارف الإسلامية المعاصرة (ط. 1). العلمة، الجزائر: دار البدر الساطع للطباعة والنشر، 2021، ص 164
2 - المسياح، شريف، ومذكور، جواد، ومتهادب، عزيز. تحليل المخاطر والعائد لعقود المشاركة في الربح والخسارة في البنوك الإسلامية. مجلة مراجعة الصيرفة والتمويل الإسلامي، 9(1)، 2022، ص 45-64.

3 - القرآن الكريم سورة المزل، الآية 20

4- العيفة، عبد الحق ، مرجع سبق ذكره ، ص 251

وتتميز صيغة المضاربة بعدة مزايا تجعلها أداة فعالة لجذب المدخرات، من أبرزها: أنها تتيح لأصحاب المدخرات فرصة استثمار أموالهم دون الحاجة إلى خبرة أو وقت لإدارة الاستثمار، حيث يتولى البنك هذه المهمة نيابة عنهم. كما أنها تربط عائد المدخرات بالأداء الفعلي للاستثمارات، مما يحقق العدالة بين الأطراف ويشجع على توجيه المدخرات نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الحقيقية¹.

2. المشاركة :

تعد صيغة المشاركة إحدى أهم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهي شركة بين طرفين أو أكثر يساهمون فيها جميعاً برأس المال، وقد يساهم بعضهم أو كلهم بالعمل والإدارة أيضاً. وتختلف المشاركة عن المضاربة في أن رأس المال يأتي من جميع الأطراف وليس من طرف واحد، كما أن الخسارة توزع على جميع الشركاء بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال، وليس على رب المال وحده كما في المضاربة².

تستمد المشاركة مشروعيتها من القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾³

وتتخذ المشاركة في التطبيق المصرفي المعاصر شكلين رئيسيين: المشاركة الثابتة، وهي التي تستمر طوال مدة المشروع أو الشركة، ويحتفظ فيها كل شريك بحصته في رأس المال حتى نهاية المشروع، ويتم توزيع الأرباح بشكل دوري وفق النسب المتفق عليها. والمشاركة المتناقصة، وفيها يتفق البنك مع العميل على أن يقوم العميل بشراء حصة البنك في المشروع بشكل تدريجي على أقساط دورية، بحيث تنتقل ملكية المشروع بالكامل إلى العميل في نهاية المدة، وينتهي عقد المشاركة.

وتكتسب المشاركة أهمية خاصة في جذب المدخرات من فئتين: الفئة الأولى هي كبار المستثمرين وأصحاب المشاريع الذين يبحثون عن شريك استراتيجي لتمويل مشاريعهم وتقاسم المخاطر معهم. والفئة الثانية هي صغار المدخرين الذين تتيح لهم صناديق الاستثمار المشتركة فرصة المشاركة في تمويل مشاريع كبرى تتجاوز قدراتهم المالية الفردية. كما أن صيغة المشاركة تعزز الثقة بين البنك وعملائه، لأنها تقوم على أساس الشراكة الحقيقية في الربح والخسارة، وليس على علاقة الدائن والمدين⁴.

3. المراجعة :

ان المراجعة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي شيوعاً واستخداماً في المصارف الإسلامية المعاصرة، وهي صيغة تمويلية قائمة على البيع وليس على الإقراض. والمراجعة لغة مأخوذة من الربح، وهي في الاصطلاح الفقهي: بيع السلعة بثمن شرائها مضافاً إليه ربح معلوم متفق عليه بين البائع والمشتري⁵.

تستمد المضاربة مشروعيتها من القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁶

1 - إسلام أونلاين. <https://islamonline.net> (2026). التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي. شبكة إسلام أونلاين يوم 2026/05/21 ساعة: 17:23

2 - حسني، فياض عبد المنعم. الربح: مفهومه وضوابطه في التمويل بالمداينات الشرعية التجارية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 2022، ص 87-101.

3- القرآن الكريم، سورة ص، الآية 24.

4 - حسني، فياض عبد المنعم، مرجع سابق: 87-101.

5- محمد عدنان بن الضيف، الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر؛ 2016-2015، ص 87-88

6- القرآن الكريم سورة البقرة: 275

وفي التطبيق المصرفي المعاصر، يقوم البنك الإسلامي - بناء على طلب العميل - بشراء سلعة معينة من السوق نقدا ويدخلها في ملكه وضمانه، ثم يبيعها للعميل بثمن مؤجل يشمل تكلفة الشراء مضافا إليها هامش ربح متفق عليه بين الطرفين، على أن يسدد العميل الثمن على أقساط خلال مدة محددة¹.

ويتحقق جذب المدخرات من خلال المراجعة بطريقتين: الأولى مباشرة، حيث يقوم المودعون بإيداع مدخراتهم لدى البنك في حسابات استثمارية، ويقوم البنك بتوظيف هذه المدخرات في عمليات المراجعة، وتوزيع الأرباح الناتجة عنها على المودعين وفق نسب متفق عليها. والثانية غير مباشرة، حيث توفر صيغة المراجعة للبنك تدفقات نقدية منتظمة من أقساط العملاء، مما يعزز سيولة البنك ويمكنه من الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وتوزيع عوائد مجزية عليهم².

وعلى الرغم من شيوع استخدام المراجعة في المصارف الإسلامية، إلا أن بعض الباحثين وجهوا انتقادات للاستخدام المفرط لهذه الصيغة، بحجة أنها لا تختلف في جوهرها الاقتصادي كثيرا عن التمويل بالفائدة في البنوك التقليدية، حيث ينتهي الأمر بالعميل مدينا للبنك بمبلغ محدد مسبقا. غير أن المدافعين عن المراجعة يؤكدون أن الفرق الجوهرى يكمن في طبيعة العقد: فالمراجعة عقد بيع حقيقي تتخلله مسؤولية البنك عن السلعة وضمانها، بينما القرض بفائدة هو عقد على النقد ذاته، وهذا فارق شرعي جوهري لا يمكن إغفاله³.

4. السلم :

السلم هو عقد بيع سلعة آجلة (أي مؤجلة التسليم) بثمن عاجل (أي مدفوع بالكامل وقت العقد). وهو صيغة استثنائية من قواعد البيع العامة التي تشترط وجود السلعة وقت العقد، لكن الشريعة الإسلامية أجازت السلم استثناء لحاجة الناس إليه، وبشروط محددة تضبطه وتمنع التحايل به على الربا. ومن أهم شروط السلم: أن تكون السلعة معلومة الجنس والنوع والمقدار والصفات، وأن يكون الأجل معلوماً، وأن يتم قبض الثمن بالكامل في مجلس العقد⁴.

يستمد السلم مشروعيته من القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾⁵

وتبرز أهمية السلم في جذب المدخرات من خلال تمويل القطاع الزراعي على وجه الخصوص، حيث يحتاج المزارعون إلى تمويل مبكر لشراء مستلزمات الزراعة، فيقوم البنك بدفع ثمن المحصول مقدما للمزارع، ويستلم المحصول عند الحصاد لبيعه في السوق. وبهذه الآلية، يوفر البنك التمويل اللازم للمزارعين، ويوظف مدخرات المودعين في أنشطة اقتصادية حقيقية تعود عليهم بالربح. كما يمكن للبنك أن يستخدم صيغة السلم الموازي، حيث يبرم عقد سلم ثان مع مشتري آخر يوافق على شراء السلعة عند حلول أجل التسليم، مما يضمن للبنك تصريف السلعة وتحقيق الربح المستهدف⁶.

5. الإجارة :

1 - العيفة، عبد الحق ، مرجع سبق ذكره ، ص287

2- نفس المرجع ، ص 87

3 - حسني، فياض عبد المنعم. مرجع سبق ذكره، ص 87-101

4 - شهاب احمد سعيد العززي ، ادارة البنوك الاسلاميه ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011 ، ص 29

5- القرآن الكريم سورة البقرة: 282

6- المصراتي، عبد الله علي. مرجع سبق ذكره، ص 1-16.

الإجارة هي عقد على منفعة مباحة مدة معلومة بعوض معلوم. وهي تشبه في مضمونها عقد الإيجار المعاصر، ولكن بضوابط شرعية محددة تميزها.¹

تستمد المشاركة مشروعيتهما من القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾²

وتسهم صيغة الإجارة في جذب المدخرات من خلال توفير عوائد دورية منتظمة للمودعين، حيث تتسم تدفقات الإجارة بالاستقرار والقابلية للتوقع، مما يمكن البنك من توزيع أرباح منتظمة على حسابات التوفير والودائع الاستثمارية. كما أن ارتباط الإجارة بأصول حقيقية يقلل من مخاطر الاستثمار، ويعزز ثقة المودعين في سلامة توظيف مدخراتهم. وقد أثبتت التجربة العملية أن صيغة الإجارة تجتذب شريحة واسعة من المدخرين الذين يبحثون عن عوائد مستقرة ومخاطر منخفضة.³

6. صيغ التمويل الإسلامي الأخرى

إضافة إلى الصيغ الرئيسية السابقة، تعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة من الصيغ التمويلية الأخرى التي تسهم في جذب المدخرات وتوظيفها، ومن أهمها:

- **الاستصناع:** وهو عقد على شراء سلعة تصنع وتقدم في المستقبل بثمن محدد. ويستخدم في تمويل المشاريع الصناعية والإنشائية، حيث يقوم البنك بالتعاقد مع العميل على إنشاء مبنى أو تصنيع سلعة بمواصفات محددة وتسليمها في أجل معين، ثم يتعاقد البنك مع مقاول أو صانع لتنفيذ العمل. ويسهم الاستصناع في توظيف المدخرات في المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل.⁴
- **الصكوك الإسلامية:** وهي أوراق مالية تصدرها الحكومات أو الشركات أو المؤسسات المالية، وتمثل حصة شائعة في ملكية أصول أو منافع أو مشاريع استثمارية قائمة أو قيد الإنشاء. وتتنوع الصكوك وفقاً لطبيعة العقد الذي تستند إليه، فهناك صكوك المرابحة، وصكوك الإجارة، وصكوك المشاركة، وصكوك المضاربة، وصكوك الاستصناع. وقد أثبتت الصكوك الإسلامية فعاليتها في جذب المدخرات من شريحة واسعة من المستثمرين، بما فيهم المؤسسات المالية الكبرى وصناديق الاستثمار العالمية.⁵
- **المساقاة:** المساقاة من صيغ التمويل الإسلامية القائمة على التعاون، حيث يقوم صاحب الأرض أو الأشجار بتسليمها إلى شخص يتولى سقيها ورعايتها والعناية بها مقابل جزء معلوم من الثمار الناتجة عنها.⁶
- **المزارعة:** المزارعة هي عقد بين صاحب الأرض والعامل، يقدم فيه الأول الأرض بينما يتولى الثاني زراعتها والعمل فيها، ويتم تقاسم المحصول بينهما بنسبة متفق عليها مسبقاً.⁷
- **المغارسة:** المغارسة هي عقد بين صاحب الأرض وشخص آخر يتولى غرس الأشجار فيها والعناية بها، على أن يكون للعامل جزء معلوم من الأرض أو من الأشجار أو من ثمارها بعد نموها وفق ما يتفقان عليه.⁸

المطلب الثاني: الأساليب المساعدة على جذب المدخرات في المصارف الإسلامية

- 1- صالح صالحي، نوال بن عمارة، الصيغ التمويلية و معالجاتها المحاسبية بمصارف المشاركة (دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائري)، مجلة الباحث، العدد الثاني، 2003، ص 52
- 2- القرآن الكريم سورة الطلاق: 6
- 3- العيفة، عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 352.
- 4- المصراي، عبد الله علي، مرجع سبق ذكره، ص 1-16.
- 5- حمدوني، أمينة، وخالدي، خديجة. مرجع سبق ذكره، 4632
- 6- وهيبه الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص 3860
- 7- نفس المرجع، 3840.
- 8- نفس المرجع، 3885

لا تقتصر جهود المصارف الإسلامية في جذب المدخرات على توفير الصيغ التمويلية والاستثمارية المتوافقة مع الشريعة فحسب، بل تمتد لتشمل مجموعة من الأساليب والاستراتيجيات المساعدة التي تعزز ثقة الجمهور وتحفز الأفراد والمؤسسات على توجيه مدخراتهم نحو هذه المصارف. وتكتسب هذه الأساليب أهمية خاصة في ظل المنافسة المتزايدة بين المصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية، فضلا عن التحديات المتعلقة بوعي الجمهور بطبيعة وآليات عمل الصيرفة الإسلامية. وفيما يلي بيان لأهم الأساليب المساعدة على جذب المدخرات في المصارف الإسلامية:

1. تعزيز الثقة والمصادقية من خلال هيئات الرقابة الشرعية:

يعتبر وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة في كل مصرف إسلامي من أهم عوامل جذب المدخرات، خاصة من شريحة المتعاملين الذين يضعون الالتزام بأحكام الشريعة في مقدمة أولوياتهم. وتتولى هذه الهيئات مهمة التدقيق والمراجعة الشرعية لجميع معاملات المصرف وعقوده ومنتجاته، للتأكد من خلوها من الربا والغرر والميسر وسائر المحظورات الشرعية. كما تصدر هذه الهيئات فتاوى وقرارات ملزمة لإدارة المصرف فيما يتعلق بتطوير المنتجات الجديدة أو تعديل القائمة. ويمنح وجود هيئة رقابة شرعية ذات سمعة علمية رفيعة واستقلالية تامة للمصرف و مصداقية كبيرة في نظر الجمهور، مما يشجع المترددين على إيداع مدخراتهم بثقة واطمئنان¹.

2. تنوع أوعية الادخار ومواءمتها لاحتياجات العملاء:

تسعى المصارف الإسلامية إلى استقطاب شرائح متنوعة من المدخرين من خلال توفير مجموعة متكاملة من أوعية الادخار التي تلبي احتياجاتهم المتباينة من حيث حجم المبالغ المدخرة، والمدة الزمنية، ودرجة المخاطرة المقبولة، والعائد المتوقع. وتشمل هذه الأوعية: الحسابات الجارية التي تتيح للعميل حرية السحب والإيداع دون عائد، وحسابات التوفير التي تمنح عائدا متواضعا مع الحفاظ على سيولة عالية، والودائع الاستثمارية لأجل التي تحقق عوائد أعلى مقابل التزام العميل بإبقاء أمواله لفترة محددة، والودائع الادخارية الموجهة لأغراض محددة كالتعليم أو الزواج أو التقاعد².

3. تطوير قنوات التوزيع والخدمات المصرفية الرقمية:

في ظل الثورة الرقمية المتسارعة، أولت المصارف الإسلامية اهتماما متزايدا بتطوير بنيتها التحتية التكنولوجية وتوسيع قنوات تقديم خدماتها. وتشمل هذه القنوات: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية، التي تتيح للعملاء إدارة حساباتهم وتنفيذ معاملاتهم في أي وقت ومن أي مكان؛ وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في المواقع الحيوية؛ والفروع المصرفية التقليدية التي تقدم خدمات شخصية للعملاء الذين يفضلون التعامل المباشر. وقد أسهم التحول الرقمي في تحسين تجربة العميل وزيادة رضاه، كما مكن المصارف من الوصول إلى شرائح جديدة من المجتمع، خاصة فئة الشباب المولعة باستخدام التقنيات الحديثة².

4. تقديم برامج ادخارية مخصصة ومبتكرة:

ابتكرت المصارف الإسلامية برامج وحملات ادخارية موجهة تستهدف فئات محددة من المجتمع أو مناسبات معينة، بهدف غرس ثقافة الادخار وتشجيع الأفراد على التعامل مع المصرف. ومن أمثلة ذلك: برامج ادخار الأطفال التي تهدف إلى تنشئة جيل جديد على ثقافة الادخار المتوافق مع الشريعة، وبرامج الادخار للطلاب الجامعيين، وبرامج الادخار الموجهة لتمويل شراء المساكن أو أداء فريضة الحج والعمرة. وتتميز هذه البرامج

1 - زناتي، محمد محمود. الاستثمار في المصارف الإسلامية: الأسس والأساليب (ط. 1). الإسكندرية: دار التعليم الجامعي 2023 ص146.

2 - خضير، أحمد خليل. المصارف الإسلامية: مدخل معاصر (ط. 1). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2022، ص212.

بمرونتها وقلة تكاليفها، مما يجعلها في متناول ذوي الدخل المحدود والمتوسط، ويسهم في توسيع قاعدة المدخرين في المصارف الإسلامية.¹

5. نشر الوعي المصرفي الإسلامي والتسويق الفعال:

تبذل المصارف الإسلامية جهوداً متواصلة في مجال نشر الوعي بطبيعة الصيرفة الإسلامية ومبادئها ومنتجاتها، وذلك من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل، وإصدار النشرات والكتيبات التعريفية، والتواجد الفاعل في وسائل الإعلام التقليدية والحديثة. ويهدف هذا النشاط إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الصيرفة الإسلامية، وإبراز مزاياها وفوائدها الاقتصادية والاجتماعية، وتمييزها عن الصيرفة التقليدية. كما تعتمد المصارف الإسلامية استراتيجيات تسويقية مبتكرة تركز على القيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يلقى قبولا متزايدا لدى جمهور المتعاملين في مختلف أنحاء العالم.²

6. إدارة المخاطر بكفاءة وضمان سلامة الودائع:

تولي المصارف الإسلامية أهمية قصوى لإدارة المخاطر والحفاظ على سلامة أموال المودعين، إدراكاً منها بأن الثقة هي رأس المال الحقيقي لأي مؤسسة مالية. وتتبنى المصارف الإسلامية في هذا الصدد سياسات وإجراءات صارمة في مجالات: إدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. كما تسعى إلى بناء احتياطات مالية مناسبة لمواجهة الظروف الطارئة، وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتحرص المصارف أيضاً على الالتزام بمتطلبات البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية في الدول التي تعمل بها، مما يعزز مصداقيتها ويطمئن المودعين على سلامة مدخراتهم.³

7. الوفاء بالالتزامات الاجتماعية وتعزيز المسؤولية المجتمعية:

تحرص المصارف الإسلامية على إبراز دورها المجتمعي من خلال المساهمة في تمويل المشاريع التنموية ذات النفع العام، ودعم المؤسسات الخيرية والإنسانية، وتقديم برامج التمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ورعاية الأنشطة الثقافية والعلمية. ويستند هذا التوجه إلى فلسفة الصيرفة الإسلامية التي لا تفصل بين العمل المصرفي والمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية. وينعكس هذا الدور المجتمعي إيجاباً على سمعة المصرف وصورته الذهنية لدى الجمهور، مما يجعله وجهة مفضلة للمدخرين الذين يبحثون عن مؤسسة مالية تشاركهم قيمهم وتطلعاتهم.⁴

المطلب الثالث: أهمية الصيرفة الإسلامية في زيادة حجم الادخار

تلعب الصيرفة الإسلامية دور محوري في تعبئة المدخرات وزيادة حجمها على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك من خلال ما تقدمه من آليات وأدوات متميزة، وما تتبناه من مبادئ وقيم تستجيب لتطلعات شريحة واسعة من المجتمع. ويمكن إجمال أهمية الصيرفة الإسلامية في زيادة حجم الادخار في النقاط التالية :

1. استقطاب مدخرات الممتنعين عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية:

تمثل هذه الفئة الركيزة الأساسية التي تستند إليها الصيرفة الإسلامية في تبرير وجودها ونموها. فهناك شريحة كبيرة من المسلمين تمتنع عن إيداع مدخراتها في البنوك التقليدية بسبب حرمة التعامل بالربا، وتفضل الاحتفاظ بمدخراتها في المنازل أو تحويلها إلى أصول عينية كالذهب والعقارات، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأموال عن أداء دورها في تمويل الاقتصاد الوطني. وقد نجحت المصارف الإسلامية في استقطاب مدخرات هذه الشريحة

1 - العيفة، عبد الحق. مرجع سبق ذكره ص 138-141.

2 - نفس. مرجع ص 101.

3 - زناتي، محمد محمود. مرجع سبق ذكره ص 168-171.

4 - خضير، أحمد خليل. مرجع سبق ذكره ص 89.

من خلال توفير بديل شرعي يتوافق مع معتقداتها الدينية، مما أدى إلى ضخ سيولة كبيرة في القطاع المصرفي كان من شأنها أن تبقى خارج الدورة الاقتصادية لولا وجود الصيرفة الإسلامية¹.

2. تعزيز الشمول المالي وإدماج الفئات المهمشة:

الشمول المالي من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، ويقصد به إتاحة الخدمات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع بأسعار معقولة وبشروط ميسرة. وتؤدي الصيرفة الإسلامية دوراً مهماً في تحقيق هذا الهدف، خاصة في المجتمعات الإسلامية التي تعاني من تدني معدلات الشمول المالي بسبب العزوف الديني عن التعامل مع البنوك التقليدية. فالمصارف الإسلامية، بما تقدمه من منتجات متوافقة مع الشريعة، تستطيع الوصول إلى فئات واسعة من المجتمع لم تكن لتتعامل مع الجهاز المصرفي لولا ذلك، مما يسهم في توسيع قاعدة المدخرين وزيادة حجم المدخرات الوطنية².

3. ربط الادخار بالاستثمار الحقيقي وتحفيز الدورة الاقتصادية:

على خلاف البنوك التقليدية التي قد توظف جزءاً من مدخرات العملاء في معاملات مالية بحتة لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي، تلتزم المصارف الإسلامية بربط عملياتها التمويلية بأصول و سلع ومنافع حقيقية. وهذا الربط يضمن توجيه المدخرات نحو تمويل المشاريع الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية الحقيقية، مما يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وخلق فرص العمل ورفع الدخل القومي. وبدوره، يؤدي ارتفاع الدخل القومي إلى زيادة القدرة الادخارية للأفراد والمؤسسات، مما يخلق حلقة إيجابية متصاعدة من الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي³.

4. تنويع الأدوات الادخارية وتوفير خيارات متعددة للمدخرين:

أثرت الصيرفة الإسلامية سوق المال بمجموعة متنوعة من الأدوات الادخارية والاستثمارية التي تناسب تفضيلات مختلفة للمدخرين من حيث درجة المخاطرة والعائد المتوقع. فإلى جانب حسابات التوفير والودائع الاستثمارية التقليدية، أتاحت الصكوك الإسلامية للمدخرين فرصة المشاركة في تمويل مشاريع كبرى ذات عوائد مجزية ومخاطر محسوبة. وهذا التنوع يتيح لكل مدخر أن يختار الوعاء الادخاري الذي يتلاءم مع ظروفه وأهدافه المالية، مما يشجع على زيادة معدلات الادخار في المجتمع⁴.

5. تحقيق الاستقرار المالي والحد من الأزمات:

أظهرت التجربة العملية، خاصة خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، أن المصارف الإسلامية كانت أكثر صموداً في مواجهة الصدمات المالية مقارنة بنظيرتها التقليدية. ويعزى ذلك إلى طبيعة عمل المصارف الإسلامية القائمة على المشاركة في المخاطر والارتباط بالاقتصاد الحقيقي، وابتعادها عن أدوات التوريق المعقدة والمشتقات المالية عالية المخاطر. وهذا الاستقرار النسبي يعزز ثقة الجمهور في المصارف الإسلامية، ويشجع الأفراد والمؤسسات على إيداع مدخراتهم لديها، مما يزيد من حجم المدخرات التي تجتذبها هذه المصارف ويعزز دورها في تمويل الاقتصاد الوطني⁵.

1 - محمد تقي العثماني، مقدمة في التمويل الإسلامي، ترجمة: عبد الله باجابر، مركز النشر العلمي، جدة، 2010، ص 52
2 - Islamic Development Bank، Islamic Finance and Financial Inclusion، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2020، ص 18.

3- محمد أحمد زيدان، التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2024، ص 145.

4 - رفيق المصري، الجامع في أصول المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، 2001، ص 312.

6. المساهمة في تعبئة المدخرات لتمويل مشاريع التنمية:

تؤدي المصارف الإسلامية دوراً متزايد الأهمية في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية الكبرى، وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات وإعادة توظيفها في هذه المشاريع عبر صيغ تمويلية متنوعة كالشاركة والاستصناع والصكوك. وقد برز دور الصكوك الإسلامية بشكل خاص في هذا المجال، حيث أصدرت العديد من الحكومات والشركات صكوكاً لتمويل مشاريع الطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة. ويسهم هذا الدور في سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها مشاريع التنمية في العديد من الدول، ويتيح للمدخرين فرصة المساهمة في تنمية أوطانهم وتحقيق عوائد مجزية في الوقت نفسه¹.

1- محمد عمر شابر، النظام المصرفي الإسلامي: دراسة في الاقتصاد الإسلامي، ترجمة: سعد الدين عثمان، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2005، ص 87.

2- محمد عبد الحليم عمر، الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004، ص 119.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

نحاول في هذا المبحث التعرض لأهم الدراسات السابقة العربية وأجنبية، التي لها علاقة مباشرة بمتغيرات الدراسة وقد تم عرض هذه الدراسات السابقة وفق تتابع زمني من الأقدم إلى الأحدث ثم بعد ذلك التعقيب على هذه الدراسات وإبراز أهم نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية

ونختم المبحث بإبراز جوانب الاستفادة من هذه الدراسات السابقة وما أضافته إلى الدراسة الحالية.

المطلب الاول : الدراسات السابقة المحلي

الدراسة الاولى:

فيلاي زينب وجابر سطحي (2022)، بعنوان: دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية الجزائرية وقدرتها على جذب المدخرات، وهي دراسة منشورة في مجلة المعيار ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، المجلد 26 ، العدد 6 ، السنة 2022

هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة المصارف الإسلامية الجزائرية على استقطاب المدخرات خلال الفترة الممتدة بين 2013 و 2016، مع التعرف على أهم الآليات والأساليب المعتمدة في جذب المدخرين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات الودائع والمؤشرات المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية الجزائرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية الجزائرية استطاعت تحقيق نتائج إيجابية في مجال استقطاب المدخرات رغم حداثة تجربتها مقارنة بالبنوك التقليدية، كما بينت النتائج أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يعد من أهم العوامل التي تشجع الأفراد على توجيه مدخراتهم نحو هذه المصارف.

الدراسة الثانية:

شاني عبد الوهاب (2024)، بعنوان: أثر تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية وبنوك إسلامية ، جامعة زيان عاشور الجلفة 2024 .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية على استقطاب الأموال المتداولة خارج القطاع المصرفي، وقياس مدى قدرة هذه المنتجات على جذب المدخرات المكتنزة وتشجيع أصحابها على التعامل مع البنوك. كما سعت إلى إبراز دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى دراسة ميدانية شملت عينة من البنوك التجارية الجزائرية التي توفر خدمات الصيرفة الإسلامية، من خلال تحليل بيانات الودائع واستبيانات موجهة للمتعاملين.

وأظهرت النتائج أن منتجات الصيرفة الإسلامية ساهمت بشكل ملموس في استقطاب جزء معتبر من الأموال المتداولة خارج القطاع المصرفي، كما أن تنوع المنتجات وتحسين جودة الخدمات المصرفية يعززان من قدرة البنوك على جذب المدخرات وزيادة حجم الودائع.

الدراسة الثالثة:

بن وسعد زينة ومهداوي هند (2025)، بعنوان: التمويل الإسلامي بين النظرية والتطبيق: الودائع كمؤشر لقياس إقبال الزبائن على الصيرفة الإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهي دراسة منشورة في مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، جامعة عين تيموشنت ، المجلد 6 العدد 1 ، جوان 2025

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتقييم مدى نجاح نوافذ الصيرفة الإسلامية بينك الفلاحة والتنمية الريفية في جذب المدخرات والودائع. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل تطور حجم الودائع باعتبارها مؤشرا لقياس إقبال العملاء على الخدمات المصرفية الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى أن فتح النوافذ الإسلامية بالبنك ساهم في زيادة حجم الودائع واستقطاب شريحة جديدة من العملاء الذين كانوا يتجنبون التعامل مع البنوك التقليدية، كما أظهرت النتائج تنامي الثقة في المنتجات المصرفية الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات وتعزيز الموارد المالية للبنك

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية

الدراسة الأولى :

: The Effects of Conventional Haron, Sudin & Ahmad, Norafifah (2000) بعنوان Interest Rates and Rate of Profit on Funds Deposited with Islamic Banking System in Malaysia، وهي دراسة منشورة في مجلة علمية متخصصة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في جذب الودائع داخل النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، مع التركيز على أثر معدلات الأرباح الموزعة على المودعين مقارنة بأسعار الفائدة السائدة في البنوك التقليدية. واعتمد الباحثان على المنهج القياسي التحليلي من خلال دراسة بيانات القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا وتحليل العلاقة بين المتغيرات المالية المؤثرة في حجم الودائع.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعدلات الأرباح الممنوحة للمودعين على حجم الأموال المودعة لدى البنوك الإسلامية، حيث تزداد الودائع كلما ارتفعت معدلات الأرباح المتوقعة. كما أكدت النتائج قدرة البنوك الإسلامية على استقطاب المدخرات وتعزيز مواردها المالية، الأمر الذي يدعم مكانتها داخل النظام المصرفي.

الدراسة الثانية :

النيف خالد والرفاعي هناء (2013)، بعنوان: تقييم كفاءة دور المصارف الإسلامية في جذب الودائع وتعبئة المدخرات داخل الاقتصاد الوطني: دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية الأردنية، وهي دراسة ميدانية منشورة في مجلة علمية متخصصة.

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية في جذب الودائع وتعبئة المدخرات خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2013، مع إبراز مساهمتها في تنشيط الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية والإحصائية المتعلقة بحجم الودائع ومعدلات النمو.

وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تطور الودائع الإسلامية وزيادة حجم المدخرات المعبأة داخل الاقتصاد، كما أكدت أن المصارف الإسلامية ساهمت بشكل فعال في توجيه المدخرات نحو الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يعكس كفاءتها في أداء دورها التمويلي

الدراسة الثالثة :

ايمان إبراهيم محمد سيد أحمد (2021)، بعنوان: دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية خلال الفترة (2019-2010). بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا 2021

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان من خلال دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، والتعرف على مدى مساهمة التمويل الإسلامي في دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتحفيز الاستثمار. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمصرف خلال الفترة (2019-2010).

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تؤدي دوراً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الإنتاجية والاستثمارية، كما ساهم مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في توفير التمويل اللازم للعديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وأكدت النتائج وجود أثر إيجابي لأنشطة المصرف على التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات الاستثمار والتشغيل

المطلب الثالث : القيمة المضاف

بعد القيام بهذه الدراسة و مقارنتها مع الدراسات السابقة والتي تتناول موضوع تطور الصيرفة الاسلامية و دورها في جذب المدخرات ، اكتشف ان الدراسات السابقة تتفق مع الدراسة الحالية في تناول موضوع الصيرفة الإسلامية ودورها في جذب الودائع والمدخرات، وقياس مدى مساهمة المصارف الإسلامية في استقطاب الأموال وتعزيز ثقة العملاء بالخدمات المصرفية الإسلامية.

وتختلف الدراسات السابقة من حيث مجال التطبيق والفترة الزمنية وأهداف الدراسة، حيث تناول بعضها المصارف الإسلامية الجزائرية بصفة عامة أو تجارب دول أخرى كالأردن وماليزيا والسودان، كما ركزت بعض الدراسات على الودائع أو عوامل جذبها أو دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، في حين تركز الدراسة الحالية على تطور الصيرفة الإسلامية ودورها في جذب المدخرات من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفي وكالة سكيكدة 744و ذلك بتقديم دراسة تطبيقية حديثة حول تجربة البنك في مجال الصيرفة الإسلامية، مع تحليل تطور الحسابات والمنتجات الإسلامية ومدى مساهمتها في جذب المدخرات، مما يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر وتقييم فعالية هذه التجربة على المستوى المصرفي

خلاصة

من خلال دراستنا للإطار النظري المتعلق بالصيرفة الإسلامية ودورها في جذب المدخرات، تبين أن الصيرفة الإسلامية أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، باعتبارها بديلاً مصرفياً يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ويستجيب لتطلعات شريحة واسعة من المتعاملين الراغبين في توظيف أموالهم بطرق مشروعة.

كما أن اعتماد المصارف الإسلامية على مجموعة من الصيغ التمويلية المتنوعة، إلى جانب الخدمات والمنتجات التي تقدمها، ساهم في تعزيز ثقة العملاء واستقطاب المزيد من المدخرات، الأمر الذي مكنها من أداء دور مهم في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المنتجة.

فضلاً عن ذلك، فإن مساهمة الصيرفة الإسلامية في تشجيع الادخار لا تقتصر على توفير أوعية ادخارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فحسب، بل تمتد إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال توظيف المدخرات في مشاريع حقيقية تسهم في خلق القيمة المضافة وتحريك عجلة الاقتصاد. وهذا ما يستدعي دراسة واقع الصيرفة الإسلامية ميدانياً والوقوف على مدى مساهمتها الفعلية في جذب المدخرات، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي

**الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية
في الجزائر ودورها في جدول المدخرات
دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية
وكالة سكيكدة 744**

تمهيد

بعد تناول الجوانب النظرية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمدخرات، تبرز أهمية الجانب التطبيقي في إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع العملي من أجل الوقوف على مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات. ولهذا تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 كدراسة حالة، باعتباره من البنوك التي تبنت خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وسيتناول هذا الجانب تقديم البنك والوكالة محل الدراسة، والتطرق إلى الإطار التنظيمي والقانوني للصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى تحليل تطور الودائع والخدمات الادخارية والتمويلية المقدمة، بهدف إبراز دور الصيرفة الإسلامية في استقطاب المدخرات وتعزيز الثقة لدى الزبائن.

المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر، حيث يساهم في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، لاسيما تلك المرتبطة بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية. ومن أجل التعرف على المؤسسة محل الدراسة بصورة أوضح، سيتم في هذا المبحث تقديم بطاقة فنية تتضمن أهم المعلومات المتعلقة بالبنك، بشكل عام و التحدث عن وكالة سكيكدة 744 بشكل خاص.

المطلب الاول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر، حيث يساهم في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، لاسيما تلك المرتبطة بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية. ومن أجل التعرف على المؤسسة محل الدراسة بصورة أوضح، سيتم في هذا المطلب تقديم بطاقة فنية تتضمن أهم المعلومات المتعلقة بالبنك، من حيث نشأته وطبيعته القانونية وأهدافه وهيكله التنظيمي ومجالات نشاطه

1. التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك عمومي تجاري و مالي و وطني و هو وسيلة من وسائل سياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و العالم الريفي و هو شركة مساهمة برأس مال قدره 33000000000 دج تأسس في 13 مارس 1982 حسب الجريدة الرسمية رقم 11 المنشورة بتاريخ 16 مارس 1982 بمقتضى المرسوم 82/206 و ذلك تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA .

وهو بنك عمومي متخصص في قطاع الفلاحة وقطاع الصيد و ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية وكذا أنشطة الصناعة الغذائية و الأنشطة المختلفة في الريف إلى جانب اهتمامه بمنح قروض في إطار المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية،

الدعم الفلاحي PN DAR ,الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ و الهيئة الوطنية للسكن..).

في بداية المشوار تكون البنك من 104 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري ، ليحتضن اليوم 324 وكالة موزعة عبر مختلف ولايات الجزائر¹

1- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

2. نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹

• المحاور الاستراتيجية الكبرى للنشاطات

يتوجه البنك نحو الأنشطة التالية:

- قطاع الفلاحة في الأعلى و في الأسفل ؛
 - قطاع الصيد البحري ؛
 - تمويل البرامج الريفية .
- نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية من بينها:
- قروض موجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك ؛
 - قروض موجهة للخواص الهادفة لخلق نشاطات في المناطق الريفية ؛
 - قروض موجهة لبناء مساكن ريفية في إطار طلب قابل للتسديد و مدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن FONAL الصندوق الوطني للسكن CNL ؛
 - القروض الموجهة للمهن الحرة، المحامون ، الأطباء ، الصيادلة في المناطق الريفية ؛
 - عمليات التمويل الإسلامي.
- ### - مرجعية النشاطات الاستراتيجية
- لقد حددت محور النشاطات الذي يركز عليها البنك في تمويله مستقبلا في قائمة جديدة سنكتفي ببعض منها :
- الفلاحة الأساسية و النشاطات التابعة لها؛
 - الصيد و تربية المائيات النشاطات الملحقة بها؛
 - صناعة العتاد الفلاحي ؛
 - الصناعة الغذائية الفلاحية؛
 - تسويق و توزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية للعالم الريفي و خاصة نشاطات الحرفيين الصغار ؛
 - السكن الريفي؛
 - مشاريع الري الصغيرة؛
 - مشاريع اقتصادية متجاوزة؛
 - صناعة الخشب و المنتجات الخشبية و الفلين و بصفة عامة جميع النشاطات التي تساهم في التنمية الريفية.

3. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره مؤسسة مالية فانه يؤدي عدة مهام نذكر منها²:

- تنمية القطاع الفلاحي العام و الخاص ؛
 - تطوير و ترقية النشاطات الفلاحية و الصناعات الغذائية ؛
 - تنفيذ جميع القوانين و التنظيمات المتعلقة بالعمليات البنكية وفقا لسياسة الحكومة ؛
- جعله كأداة لتنفيذ المخططات و برامج التنمية عن طريق منح القروض (أيداع ، فتح الحسابات) منح امتيازات في مجال الزراعة مثل سعر الفائدة و ضمانات .

المطلب الثاني : تقديم وكالة سكيكدة 744 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية "بدر "

تعد وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكيكدة 744 إحدى الوكالات التابعة لشبكة البنك على المستوى الوطني، حيث تقدم مختلف الخدمات المصرفية والمالية لفائدة الأفراد والمؤسسات

1- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

2- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

1. تعريف وكالة "بدر" 744 سكيكدة

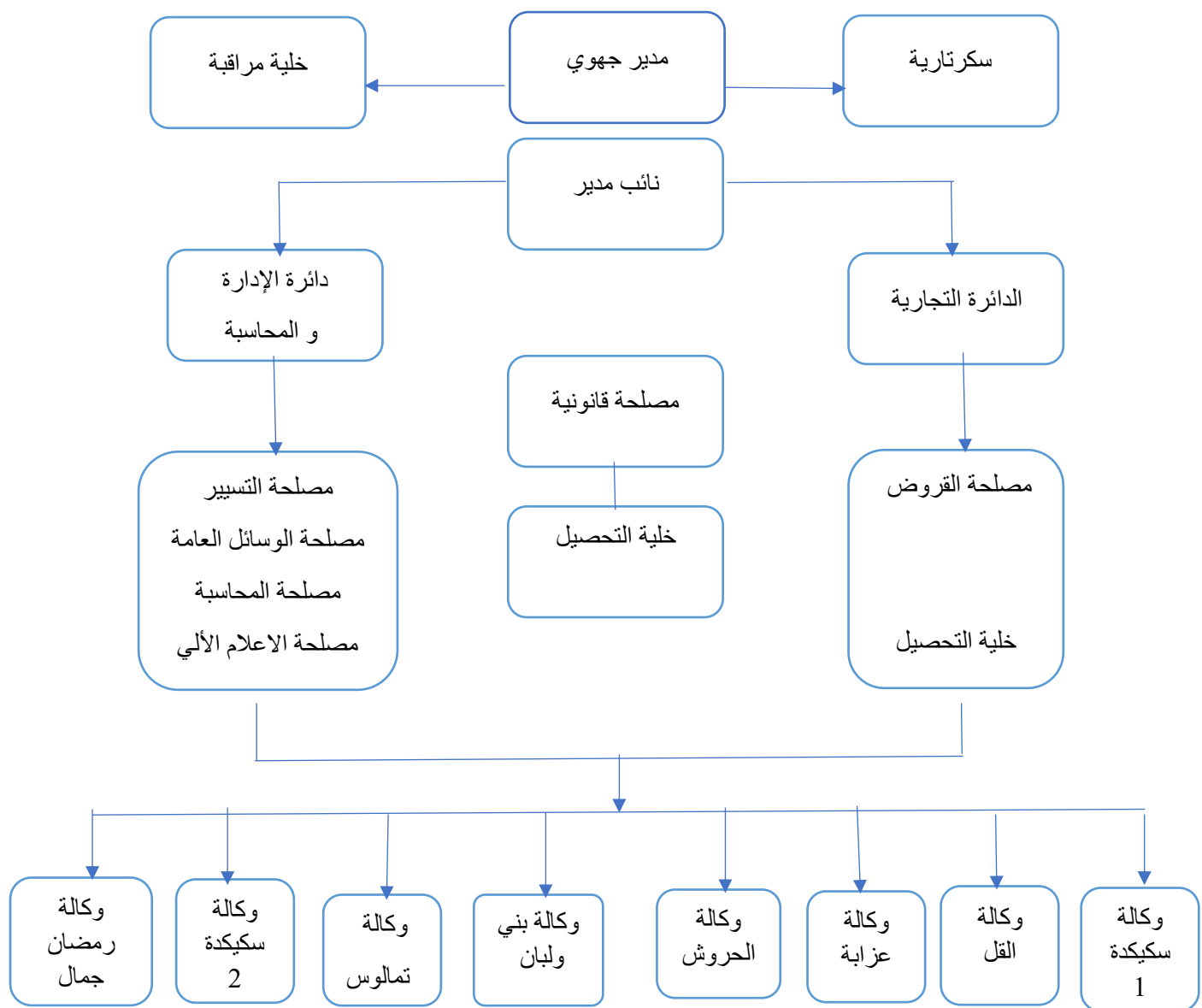
هي الوكالة 744 سكيكدة تأسست من رحم البنك الوطني الجزائري في 01/04/1974 وفي مارس 1982 و بناء على المرسوم 106/82 أصبحت هذه الوكالة تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تأسس بموجب هذا المرسوم، وهذا التحويل فرضته الطبيعة الفلاحية التي تمتاز بها ولاية سكيكدة واعتماد سكانها على النشاط الفلاحي، ويسهر على متابعة نشاط الوكالة 26 موظف موزعون حسب الهيكل التنظيمي الوكالة وتتعامل الوكالة حاليا مع أكثر من 32000 زبون، وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا معتبرا في وسط مدينة سكيكدة (23 شارع ديدوش مراد) وتتوسط جميع المرافق العمومية مما سهل عليها التعامل مباشرة مع زبائنها وكذلك استقطاب زبائن جدد باستمرار من خلال الخدمات التي تعرضها عليهم.

تعتبر وكالة 744 الممولة للنشاط الفلاحي وكل ما يتعلق بهذا النشاط ، وهذا ما أدى إلى استقطاب عدد معتبر من الزبائن¹.

2. الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي (سكيكدة)

1- مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الاستغلال، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744، بتاريخ 12 ماي 2026.

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي (سكيكدة)



المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

الجدول رقم (1): الوكالات البنكية التابعة لولاية سكيكدة.

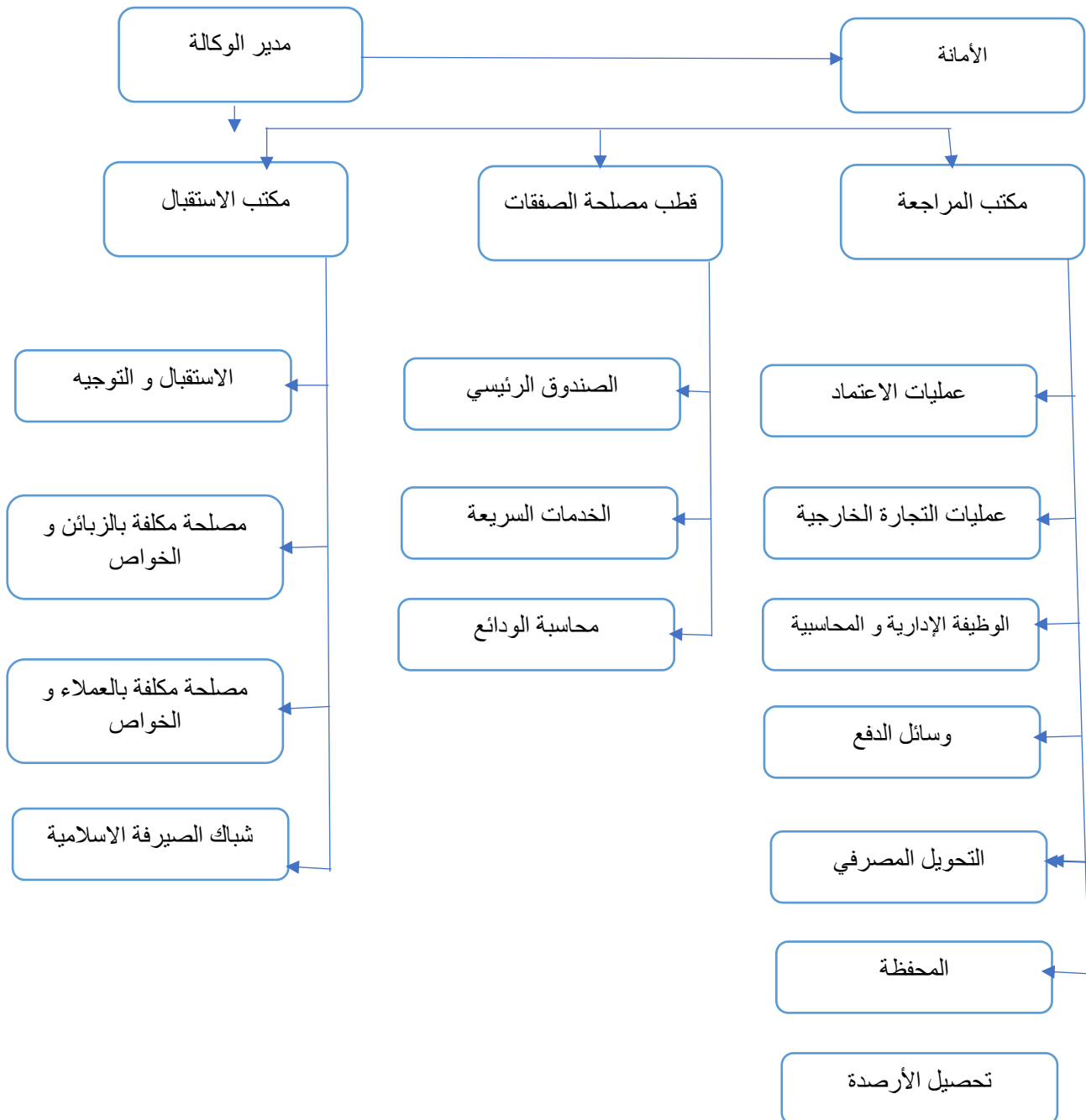
الوكالة	العنوان
سكيكدة 744	شارع ديدوش مراد - سكيكدة - 21000
القل 745	حي زيغود يوسف - القل - 21300
عزابة 746	شارع 1 نوفمبر 1954 - عزابة - 21300
الحروش 748	حي بشير بوقادوم - الحروش - 21400
بني ولبان 749	جوار البلدية - بني ولبان - 21445
تمالوس 750	حي 100 مسكن , عمارة 2 - تمالوس - 21256
سكيكدة - ب - 751	حي محمد بوغرغور - سكيكدة - 21000
رمضان جمال 756	ص ب 154 - لرمضان جمال - 21425
بن عزوز 752	بن عزوز وسط -

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، من الموقع الرسمي للبنك

3. الهيكل التنظيمي لوكالة بدر 744 سكيكدة

يعدد الهيكل التنظيمي مختلف المصالح و الأقسام على النحو التالي:

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لوكالة بدر 744 سكيكدة



المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

4. شرح الهيكل التنظيمي

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك و هذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل النظام و يبين دورها كالتالي :¹

- **مدير الوكالة :** وهو الذي يقوم بتسيير الوكالة وصاحب القرار ويساعده في ذلك نائب المدير كما يقوم بتوقيع على العقود والمستندات واتفاقيات وهو الذي يمثل الوكالة .
 - ❖ **مكتب الاستقبال :** وهي المصلحة المسؤولة عن تمثيل واجهة البنك ويلجأ العملاء للتحدث إليها والاستفسار فيها عن المعلومات التي تخصهم بالإضافة إلى الرد على الاتصالات الهاتفية واستقبال الزوار.
 - ❖ **مصلحة مكلفة بالزبائن والخواص :** يساعد العملاء على إيفادهم بالعمليات البنكية المخصصة لدى البنك الذي يتعامل معه.
 - ❖ **مصلحة مكلفة بالعملاء من المؤسسات :** وهي المصلحة تختص بالرضا الزبائن وكسب ثقتهم ورغبتهم في التعامل مع البنك .
 - ❖ **قطب مصلحة الصفقات :** وهي مصلحة تقوم بإبرام الصفقات بين الأحرف بإصدار عقود تخضع للقانون الخاص.
 - ❖ **الصندوق الرئيسي :** تعد مصلحة الصندوق الرئيسي الأساسي الفرع الأساسي لذا تتم به كل العمليات الدفع وهي تتم باستقبال إيداعات الزبائن سواء بالدفع أو السحب أو التسليم.
 - ❖ **الخدمات السريعة :** وهي المصلحة التي تساعد العملاء على إيفادهم بالعمليات البنكية المخصصة لدى البنك المتعامل معه وعمليات كشف الحساب وكذلك الإجابة على استفسارات العملة.
 - ❖ **محاسبة الودائع :** وهي المصلحة المختصة بفتح الودائع البنكية وتقوم بجميع المعالجات المحاسبية عليها مع دراسة الفوائد وحسابها .
 - ❖ **الأمانة :** وهو الجهاز الإداري أو المصلحة المتخصصة في أداء الأعمال المكتتبه مثل التقارير والأرشيف
 - ❖ **مكتب المراجعة :** تهتم هذه المصلحة بتطبيق الرقابة المالية الخاصة بالبنك من خلال مراجعة المدفوعات قبل القرض و مراجعة العمليات المالية بعد القرض.
 - ❖ **وسائل الدفع :** وهي المصلحة التي تهتم بإدارة الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال بأشكال خاصة و تقنيات محددة.
 - ❖ **التحويل المصرفي :** وهي المصلحة التي يقيد فيها مبلغا من المال في الجانب المدين من حساب الأمر لتحويل و في الجاني الدائن من حساب آخر دون الحاجة إلى انتقال النقود.
 - ❖ **المحفظة :** وتقوم بخصم الأوراق التجارية.
 - ❖ **تحصيل الأرصدة :** و تعمل هذه المصلحة على القيام بجمع إجراءات تحصيل الأرصدة.
 - ❖ **عمليات التجارة الخارجية :** و تقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستودع و ذلك بفتح اعتماد مستندي أو تحليل مستندي.
 - ❖ **الوظيفة الإدارية و المحاسبية :** و فيها يقوم بتسجيل العمليات اليومية التي تقوم بها الوكالة في جميع أقسامها و تقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية و تحصيلها و المراجعة الدقيقة لحسابات الوكالة.
5. أهداف و مهام وكالة بدر 744 سكيكدة

إن أهداف و مهام الوكالة هي مستمدة و منبثقة من المهام و الأهداف العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تتمثل كل من تلك الأهداف و المهام فيما يلي :²

1.5 مهام وكالة بدر 744 سكيكدة

تتمثل اهداف الوكالة ففيما يلي :

-1. مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الاستغلال، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744، بتاريخ 12 ماي 2026.
-1. مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الاستغلال، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744، بتاريخ 12 ماي 2026.

- معالجة كل العمليات الخاصة بالاقتراض، تحويل العملات و عمليات الخزينة ؛
- فتح الحسابات لكل شخص يتقدم بالطلب ؛
- تطوير الأعمال الفلاحية ، الزراعية الغذائية ، الزراعية الصناعية و الحرفية ؛
- التعاون مع الدولة من أجل الرقابة لحماية حركة الأموال في المؤسسات؛
- استقبال الودائع .

2.5 أهداف وكالة بدر 744 سكيكدة

باعتبار أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري فهو يسعى لتحقيق الأرباح من جهة و تحقيق أهداف اقتصادية عامة من جهة أخرى و تتمثل أهم أهدافه فيما يلي:

- تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات البنك خاصة بعد الإصلاح الأخير و الذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمرکز الاستراتيجي للبنك و اعطاء الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية و الريفية فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية و كذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن ؛
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للزبائن و كذلك في ضل المنافسة بين البنوك خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري و كذلك الخصخصة؛
- يرمي البنك إلى ايجاد سياسة تكون أكثر فاعلية في جمع الموارد؛
- يهدف البنك الى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل و تسيير أحسن ؛
- يسعى البنك الى تطوير الأرياف و تحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية.

المطلب الثالث : شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

في إطار مواكبة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي والاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بفتح شبائيك خاصة بالصيرفة الإسلامية ضمن عدد من وكالاته. وتهدف هذه الشبائيك إلى توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي تساهم في استقطاب شريحة واسعة من الزبائن وتعزيز تعبئة المدخرات. وفيما يلي سيتم التعرف على شبك الصيرفة الإسلامية وأهم الخدمات التي يقدمه

1. تعريف شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تم فتح شبك اسلامي في وكالة سكيكدة 744 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ماي 2022 و هو قسم أو نافذة داخل البنك تُقدّم من خلالها خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيداً عن الفائدة الربوية، وذلك باستعمال صيغ تمويل إسلامية مثل المراجعة والمشاركة والإجارة وغيرها¹

2. مهام الشبك الإسلامي في بنك بدر وكالة سكيكدة 744

من أهم المهام التي يقوم بها:²

- استقبال الودائع الإسلامية؛
- فتح الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة؛
- تقديم التمويل الإسلامي عبر صيغ شرعية مثل: المراجعة ، المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ؛
- تمويل المشاريع الفلاحية والتنمية خاصة المشاريع الزراعية والريفية بما يتماشى مع نشاط البنك؛

1- مقابلة شخصية مع السيد (بوخملة سفيان)، مكلف بالزبائن شبك الصيرفة الإسلامية ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744، بتاريخ 28 أبريل 2026.

2 - مقابلة شخصية مع السيد (بوخملة سفيان)، مكلف بالزبائن شبك الصيرفة الإسلامية ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744، بتاريخ 28 أبريل 2026

- تقديم الاستشارات المالية الإسلامية لمساعدة الزبائن على اختيار المعاملات المناسبة شرعاً؛
- المساهمة في جذب المدخرات من الأشخاص الذين يرفضون التعامل بالفائدة البنكية التقليدية؛
- الالتزام بالرقابة الشرعية لضمان مطابقة العمليات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية.

3. الأهمية الشباك الإسلامي في بنك بدر وكالة سكيكدة 744 :¹

- تلبية رغبات فئة كبيرة من المجتمع الراغبة في التعامل البنكي الإسلامي؛
- تشجيع الادخار والاستثمار داخل البنوك بدل الاحتفاظ بالأموال خارج الدورة الاقتصادية؛
- دعم التنمية الاقتصادية عبر تمويل المشاريع الإنتاجية؛
- تعزيز الثقة بين البنك والزبائن بسبب الطابع الشرعي للمعاملات؛
- المساهمة في تطوير القطاع المصرفي الجزائري ومواكبته للتطورات الحديثة في الصيرفة الإسلامية؛
- توفير بديل شرعي للتمويل التقليدي خاصة في القروض والاستثمارات؛
- يمكن أيضاً اعتبار شبك الصيرفة الإسلامية وسيلة لدمج الأموال غير المستغلة في الاقتصاد الوطني، مما يساهم في التنمية وتحريك الاستثمار.

المبحث الثاني : مساهمة الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

ساهمت الصيرفة الإسلامية في استقطاب شريحة من الزبائن الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مما انعكس على زيادة حجم المدخرات والودائع بالبنوك. وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مساهمة الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول : الإطار القانوني لصيرفة الإسلامية في الجزائر

رغم التوسع الملحوظ للصيرفة الإسلامية في العديد من دول العالم، بقيت الجزائر متأخرة نسبياً في هذا المجال، ولم تعرف أي خطوة تنظيمية جديدة إلا سنة 2018، وذلك بصدر النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، والمتعلق بتحديد قواعد ممارسة العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة التشاركية من قبل البنوك والمؤسسات المالية. ويُعد هذا النظام أول إطار قانوني ينظم نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الاستقلال، حيث اشتمل على 12 مادة تضمنت مجموعة من الأحكام الأساسية، من أبرزها²:

- نصت المادة الثانية على أن العمليات المصرفية المرتبطة بالصيرفة التشاركية تشمل مختلف أنشطة استقبال الأموال وتوظيفها وتمويلها واستثمارها، شريطة ألا يترتب عنها دفع أو تحصيل فوائد؛
- أوجبت المادة الثالثة على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية الحصول مسبقاً على ترخيص من بنك الجزائر لفتح شبك أو عدة شبابيك مخصصة لهذا النشاط. كما يتعين أن يتضمن ملف الترخيص شهادة مطابقة شرعية صادرة عن هيئة وطنية مخولة قانوناً، وفقاً لما أكدته المادة الرابعة؛
- عرفت المادة الخامسة شبك المالية التشاركية بأنه وحدة تابعة لبنك أو مؤسسة مالية معتمدة، تتولى حصرياً تقديم الخدمات والمنتجات المتعلقة بالصيرفة التشاركية؛

1- مقابلة شخصية مع السيد (بوخملة سفيان)، مكلف بالزبائن شبك الصيرفة الإسلامية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744، بتاريخ 28 أفريل 2026

2- بنك الجزائر، النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57، سنة 2018، المواد 1-12. ص31-34

- ومن خلال أحكام المواد 5 و6 و7 يتضح أن هذه المنتجات تقدم عبر شبابيك متخصصة تشكل كياناً مستقلاً من حيث التنظيم والموارد البشرية عن باقي مصالح وفروع المؤسسة المصرفية؛
- أكدت المادة الثامنة ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات بإعلام عملائها بالتسعيرات المعتمدة والحدود الدنيا والقصى للشروط المطبقة، مع توضيح طبيعة حسابات الاستثمار للمودعين؛
- منحت المادة التاسعة للمودعين الحق في الاستفادة من جزء من الأرباح المحققة من نشاط شبك المالية التشاركية، مقابل تحملهم جزءاً من الخسائر المحتملة الناتجة عن عمليات التمويل التي ينجزها البنك؛
- كما أوضحت المادة الحادية عشرة أن منتجات الصيرفة التشاركية، رغم استقلاليتها التنظيمية، تبقى خاضعة لمجمل الأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

ورغم أهمية هذا النظام باعتباره أول محاولة لتنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنه اتسم ببعض مظاهر النقص والتسرع، ولم يشهد تطبيقاً عملياً فعلياً. وكان من المنتظر تدعيمه أو استكمالته بتعليمات تنظيمية إضافية، غير أنه ألغي لاحقاً بموجب النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي تولى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وضبط قواعد ممارستها.

ظلت الأحكام الواردة في النظام رقم 02-18 لسنة 2018 دون تطبيق فعلي إلى غاية صدور النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، والمتعلق بتحديد العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وضبط قواعد ممارستها. وقد تميز هذا النظام بتبني مصطلح "الصيرفة الإسلامية" بدلاً من "الصيرفة التشاركية"، كما أوضح الإطار القانوني الذي يحكم ممارسة البنوك والمؤسسات المالية للمنتجات الإسلامية، خاصة ما تعلق بفتح النوافذ أو الشبابيك الإسلامية. ويتضمن هذا النظام أربعاً وعشرين مادة، من أهم ما جاء فيها¹:

- اعتبرت أحكام النظام أن كل عملية مصرفية لا يترتب عنها دفع أو تحصيل فوائد تدرج ضمن الصيرفة الإسلامية، شريطة توافقها مع الأحكام المنصوص عليها في المواد من 66 إلى 69 من الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم؛
- حددت المادة الرابعة أهم العمليات البنكية الإسلامية المسموح بها، والمتمثلة في المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والاستصناع، والسلم، إضافة إلى حسابات الودائع وحسابات الاستثمار، حيث تولت المواد من 5 إلى 12 تعريف هذه الصيغ وبيان خصائصها؛
- ألزمت المادة الرابعة عشرة البنوك والمؤسسات المالية بالحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية تصدرها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية قبل الشروع في تقديم هذه المنتجات؛
- أكدت المواد 16 و17 و18 ضرورة الفصل الإداري والمحاسبي والتنفيذي بين نشاط شبك الصيرفة الإسلامية وبقية أنشطة البنك أو المؤسسة المالية التابعة له؛
- منحت المادة العشرون أصحاب حسابات الاستثمار الحق في الاستفادة من جزء من الأرباح المحققة من نشاط شبك الصيرفة الإسلامية، مع تحملهم لنصيبهم من الخسائر المحتملة؛
- كما نصت المادة الحادية والعشرون على خضوع الودائع والأموال المماثلة المجمعة من قبل شبابيك الصيرفة الإسلامية لأحكام النظام رقم 03-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمتعلق بضمان الودائع المصرفية؛
- وبموجب المادة الثالثة والعشرين، تم إلغاء النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 وتعويضه بالنظام الجديد.

1 - بنك الجزائر، النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، المتعلق بتحديد العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، الصادر بتاريخ 24 مارس 2020، المواد 4 إلى 23، ص. 21-18.

وفي إطار استكمال التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية، صدرت التعليم رقم 03-20 المؤرخة في 2 أبريل 2020، والتي هدفت إلى تعريف المنتجات الإسلامية وبيان إجراءات تنفيذها وخصائصها التقنية من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ومن أبرز ما تضمنته هذه التعليم ما يلي¹:

- أوضحت المادة الأولى أن الهدف الأساسي من التعليم يتمثل في تحديد وتعريف منتجات الصيرفة الإسلامية المنصوص عليها في المادة الرابعة من النظام رقم 20-02؛
- خصصت المواد من 3 إلى 13 لبيان أحكام المراجعة، حيث عرفت المادة الثالثة هذه الصيغة بأنها عقد يبيع بموجبه البنك أو المؤسسة المالية سلعة مملوكة له إلى الزبون بسعر يشمل تكلفة الاقتناء مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه مسبقاً، وفق شروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين. كما أكدت المادة الثالثة عشرة أن عملية المراجعة تستند إلى ثلاثة عقود مستقلة؛
- نصت المادة الخامسة عشرة على ضرورة تضمين عقد المشاركة جميع الأحكام المتعلقة بإنهاء الشراكة وتصفيتهما وكيفية توزيع أصولها، مع إمكانية أن تكون المشاركة ثابتة أو متناقصة وفقاً لما جاء في المادة السابعة عشرة؛
- أوضحت المادة الحادية والعشرون أن عقد المضاربة يجب أن يحدد نوع وقيمة الضمانات التي يقدمها المضارب لضمان تعويض أي ضرر ناتج عن الإهمال أو مخالفة الالتزامات التعاقدية؛
- بينت المادة الحادية والثلاثون أن الإجارة قد تكون تشغيلية، بحيث لا تؤول ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر، أو إجارة منتهية بالتمليك تنتقل فيها الملكية عند انتهاء مدة العقد وفق الشروط المتفق عليها؛
- عرفت المادة السادسة والثلاثون عقد السلم بأنه اتفاق يشتري بموجبه البنك أو المؤسسة المالية سلعة تسلم في المستقبل مقابل دفع الثمن كاملاً بشكل فوري عند إبرام العقد؛
- أجازت المادة الخامسة والأربعون للبنك أو المؤسسة المالية إبرام عقد استصناع موازٍ مع جهة مصنعة لإنجاز المنتج محل عقد الاستصناع الأصلي؛
- أشارت المادة الثالثة والخمسون إلى إمكانية استثمار الأموال المودعة في حسابات الطلب أو الادخار ضمن عمليات الصيرفة الإسلامية، مع التزام البنك بإعادة هذه الأموال إلى أصحابها عند الطلب دون أي زيادة؛
- ووفقاً للمادة الخامسة والخمسين، تنقسم ودائع الاستثمار إلى ودائع مطلقة وودائع مقيدة؛ فالودائع المطلقة تمنح البنك حرية توظيفها في إطار عقد المضاربة، بينما تخضع الودائع المقيدة لشروط محددة يفرضها المودع بشأن كيفية استثمار أمواله؛
- وأخيراً، نصت المادة الستون على دخول هذه التعليم حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ التوقيع عليها.

وفي إطار تعزيز الإطار القانوني المنظم للصيرفة الإسلامية في الجزائر، صدر القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي شكل مرحلة جديدة في مسار تطوير الصناعة المالية الإسلامية. وقد تميز هذا القانون بإدراج أحكام خاصة بالصيرفة الإسلامية ضمن متن القانون النقدي والمصرفي، الأمر الذي منحها أساساً قانونياً أكثر وضوحاً واستقراراً مقارنة بالمراحل السابقة².

- وقد نصت المادة 71 من القانون على أن العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية هي كل العمليات التي تقوم بها البنوك أو الشبايك الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، في حين أوضحت المادة 72 الجهات المخولة بممارسة هذا النشاط، والمتمثلة في البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة لممارسة الصيرفة الإسلامية بصفة حصرية، أو من خلال الشبايك الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية؛

1 - بنك الجزائر، التعليم رقم 20-03 المؤرخة في 2 أبريل 2020، المحددة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وكيفية ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادر بتاريخ 21 جويلية 2020، المواد 1 إلى 60، ص. 26-37.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية، العدد 43، سنة 2023، المواد 72 إلى 81، ص. 23-25.

الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جدول المدخرات دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

- كما أكد القانون ضرورة خضوع المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية المسبقة، من خلال الحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية تصدرها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية قبل تسويق هذه المنتجات. ومن جهة أخرى، عزز القانون متطلبات الرقابة والتنظيم، من خلال التأكيد على ضرورة احترام الضوابط الشرعية والقانونية المعمول بها، بما يضمن حماية حقوق المتعاملين وترسيخ الثقة في المعاملات المصرفية الإسلامية؛
- ويعد هذا القانون خطوة مهمة نحو ترقية الصيرفة الإسلامية وتوسيع نشاطها داخل السوق المصرفية الجزائرية، إذ وفر إطاراً تشريعياً ملائماً لتطوير المنتجات المالية الإسلامية واستقطاب المدخرات التي كانت خارج الجهاز المصرفي، الأمر الذي يساهم في تعزيز الشمول المالي ودعم جهود التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : تطور ودائع الزبائن على مستوى النوافذ الإسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

لتحليل تطور حجم الودائع المستقطبة من طرف نوافذ الصيرفة الإسلامية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، سيتم الاستناد إلى البيانات الإحصائية المسجلة خلال أربع محطات زمنية تتمثل في ديسمبر 2021، جوان 2022، جانفي 2023 وأفريل 2023. ويهدف هذا العرض إلى إبراز مدى نمو هذه الودائع والتغيرات التي شهدتها عبر مختلف الوكالات التي تضم شبائيك للصيرفة الإسلامية، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) احصائيات حول الايداعات على مستوى النوافذ الإسلامية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

Nom de L'agence	Solde au 30/12/2021	au solde au 21/06/2022	Solde au 02/01/2023	Solde au 26/04/2023
AGENCE AMIROUCHE	112 489 824,55	149 292 824,09	182 446 888,66	209 810 140,92
AGENCE D'ADRAR	10 115 639,04	88 696 433,88	102 589 849,80	121 619 892,12
AGENCE DE TIMIMOUN	0,00	0,00	20 538 723,10	57 032 573,96
AGENCE DE ZAOUJET KOUNTA	0,00	0,00	4 646 885,13	16 051 525,70
AGENCE DE CHLEF	742 497 932,43	1 049 327 550,95	1 493 452 700,05	1 647 711 199,76
AGENCE DE AIN DEFLA	43 542 411,08	55 626 038,48	134 965 628,67	178 865 015,68
AGENCE DE GHARDAIA	17 211 978,63	86 744 179,98	105 159 024,43	99 137 718,40
AGENCE DE EL GOLEA	0,00	322 088 246,79	296 269 899,61	410 009 916,74
AGENCE DE LAGHOUAT	90 001 931,00	138 817 957,45	221 460 340,07	254 154 921,96
AGENCE DE TAMANRASSET	112 000,00	17 252 542,25	122 896 300,38	222 942 457,75
AGENCE D'OUM EL BOUAGHI	2 284 927,71	22 848 630,10	190 647 958,59	288 075 601,08
AGENCE DE BATNA "A"	251 724 990,82	356 207 224,63	410 793 104,08	592 530 518,90
AGENCE DE AIN TOUTA	0,00	0,00	0,00	93 381 793,77
AGENCE DE BEJAIA	0,00	18 869 978,00	51 569 923,78	123 643 055,10
AGENCE DE OULED DJELLAL	0,00	45 381 710,86	136 162 182,02	199 268 770,18
AGENCE D' EL OUED	280 104 760,07	298 582 424,99	366 570 809,80	616 402 391,60
AGENCE D'EL MEGHAIE	0,00	23 677 604,21	22 204 380,17	28 328 296,41
AGENCE DE BISKRA	0,00	0,00	28 108 496,15	45 271 380,57
AGENCE DE BENI ABBES	0,00	21 842 000,00	31 129 500,00	31 328 389,90
AGENCE DE BECHAR	109 572 085,05	298 504 358,12	387 962 824,23	536 873 704,83
AGENCE DE TINDOUF	0,00	20 661 053,00	38 239 234,01	46 551 057,34
AGENCE CORPORATE BLIDA	0,00	10 226 381,00	87 837 936,81	358 646 600,14

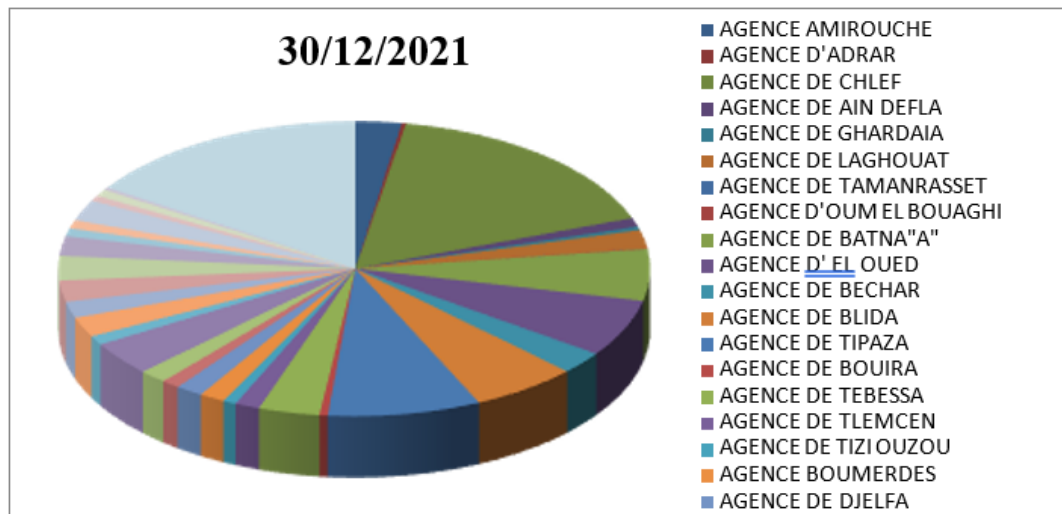
الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جدول المدخرات دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

AGENCE DE BLIDA	260 834 303,10	335 039 137,23	406 090 931,47	472 384 074,45
AGENCE DE TIPAZA	372 230 613,71	319 826 200,36	541 263 314,74	572 604 937,38
AGENCE DE BOUIRA	19 981 152,71	39 683 739,21	94 598 964,05	132 576 796,49
AGENCE DE AIN SALAH	0,00	10 672 760,60	66 768 478,02	87 149 950,78
AGENCE DE TEBESSA	148 146 446,19	225 925 610,72	307 998 647,17	375 538 930,13
AGENCE DE TLEMCEN	60137713,46	76 790 864,06	215 119 163,52	264 560 619,00
AGENCE DE TIZI OUZOU	31 327 829,66	24 907 467,05	65 530 864,30	96 092 257,53
AGENCE BOUMERDES	61 945 724,58	115 258 866,99	736 070 954,99	985 096 690,89
AGENCE DELY BRAHIM	0,00	38 777 757,08	448 703 721,87	580 041 288,58
AGENCE DE DJELFA	66 200 934,81	142 647 645,67	156 553 888,15	159 671 305,09
AGENCE DE JIJEL	44 088 444,14	149 006 949,30	237 629 756,65	306 543 255,14
AGENCE DE BORDJ BOU ARRERIDJ	66 173 790,35	130 905 261,40	243 705 961,02	473 836 784,65
AGENCE DE SETIF	166 371 581,17	253 940 706,55	367 180 236,60	608 275 543,35
AGENCE DE SAIDA	44 470 858,00	78 407 271,82	110 681 436,99	165 725 294,85
AGENCE DE SIKKDA	0,00	4 461 553,47	47 991 334,43	67 746 311,24
AGENCE DE SIDI BEL ABBES	97 321 461,17	149 408 499,12	259 856 499,66	366 243 563,15
AGENCE DE AIN TEMOUCHENT	79 912 211,29	113 404 641,82	128 074 465,22	164 763 860,26
AGENCE DE LA PLAINE	0,00	0,00	0,00	80 500 942,32
AGENCE DE GUELMA	103 611 772,71	193 821 520,36	320 454 373,22	432 322 710,63
AGENCE DE MILA	119 292 047,18	148 418 506,66	290 255 002,54	397 623 522,96
AGENCE DE PALMA	95 829 753,00	30 805 613,80	351 198 212,89	294 442 369,93
AGENCE DE MEDEA	39 214 097,07	119 523 359,87	195 885 738,20	268 899 911,11
AGENCE DE MOSTAGANEM	40 730 697,01	60 779 642,80	143 552 656,24	151 998 733,54
AGENCE DE RELIZANE	101 569 921,26	171 759 544,88	271 947 177,66	348 845 313,29
ALE SIDI MHAMED BENALI	0,00	28 480 385,00	211 715 239,97	342 742 790,34
AGENCE DE M'SILA	27 279 580,00	52 409 977,18	75 838 597,13	81 078 191,95
AGENCE DE MASCARA	33 542 188,72	262 934 602,31	389 141 579,67	455 559 318,50
AGENC HASSI MESSAOUD	0,00	10 834 880,00	98 280 184,21	129 778 283,81
AGENCE DE OUARGLA	12 504 253,14	81 093 170,18	460 026 790,58	534 553 586,90
AGENCE DE TOUGGOURT	0,00	9 793 500,00	47 224 240,34	51 146 419,40
AGENCE D'ORAN	701 319 601,68	1 062 018 268,85	1 535 047 558,49	1 972 760 966,94
TOTAL	4 453 695 456,49	7 466 385 043,12	13 260 038 559,53	17 598 741 447,39

المصدر: من اعداد الطالبة، استنادا على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتضح من خلال الإحصائيات المتعلقة بحجم الودائع لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن البنك تمكن، إلى غاية 30 ديسمبر 2021، من افتتاح 37 نافذة إسلامية، وذلك خلال فترة لم تتجاوز سنة واحدة منذ تدشين أول نافذة في ماي 2021. وقد بلغ إجمالي الودائع المستقطبة عبر هذه النوافذ نحو 2.627.366.976.276,429 دج، وهو رقم يعكس إقبالا ملحوظا من الزبائن رغم حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في البنك. ولإبراز توزيع هذه الودائع بين مختلف الوكالات، سيتم تقديمها في شكل دائرة نسبية توضح حصة كل وكالة من إجمالي الودائع.

الشكل رقم (3) ترتيب الوكالات حسب حجم الودائع الى غاية 30 ديسمبر 2021



المصدر: من اعداد الطالبة، استنادا على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

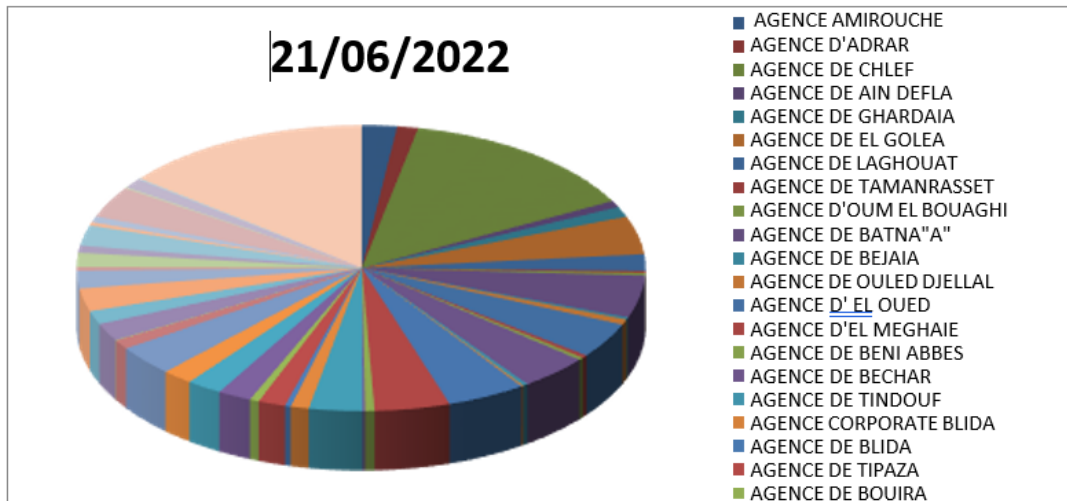
تكشف الدائرة النسبية الخاصة بتوزيع الودائع إلى غاية 30 ديسمبر 2021 عن تصدر وكالة الشلف قائمة الوكالات من حيث حجم الودائع المستقطبة، إذ بلغت حصتها 16.462% من إجمالي الودائع. وجاءت بعدها وكالة وهران بنسبة 17.427%، ثم وكالة تيبازة بنسبة 12.436%، تليها وكالة الوادي بنسبة 6.429%. أما بقية الوكالات فقد توزعت حصصها بنسب متفاوتة تراوحت بين 7.427% و 0.40027%، في حين سجلت وكالة تمنراست أدنى نسبة من الودائع. ويمكن تفسير ذلك بالموقع الجغرافي للولاية وطبيعتها الصحراوية، فضلاً عن حداثة افتتاح النافذة الإسلامية بها مقارنة بباقي الوكالات.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن وكالتي البليدة والعقيد عميروش، رغم كونهما من أوائل الوكالات التي أطلقت بها خدمات الصيرفة الإسلامية بحكم تركزهما في العاصمة، لم تستقطبا سوى 7.427% و 2.472% على التوالي من إجمالي الودائع. وقد يُعزى هذا الوضع إلى تفضيل بعض العملاء التعامل مع بنوك إسلامية أخرى أو مع نوافذ إسلامية تابعة لمصارف تقليدية منافسة.

أما خلال الفترة الثانية الممتدة إلى غاية جوان 2022، فقد شهدت الودائع الإجمالية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت من 2.627.366.976.276,429 دج المسجلة في 30 ديسمبر 2021 إلى 4.066.632.760.234,12 دج في 21 جوان 2022. ويعكس ذلك زيادة فاقت 54.62% خلال ستة أشهر فقط، وهو تطور يمكن إرجاعه أساساً إلى التوسع في شبكة النوافذ الإسلامية، إذ ارتفع عدد الوكالات التي تقدم هذه الخدمة من 37 وكالة إلى 72 وكالة خلال الفترة نفسها.

أما ترتيب الولايات من حيث حجم الودائع خلال هذه المرحلة، فيمكن توضيحه من خلال الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم (4): ترتيب الوكالات حسب حجم الودائع إلى غاية 21 جوان 2022



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول 02

يتضح من خلال الدائرة النسبية الخاصة بالفترة محل الدراسة أن وكالة وهران احتلت المرتبة الأولى من حيث استقطاب الودائع، بحصة بلغت 12.422% من إجمالي الودائع، تلتها وكالة الشلف بنسبة 12.407%، ثم وكالتا باتنة والبليدة، في حين توزعت باقي الوكالات بنسب متفاوتة تراوحت بين 2.422% و 0.406%. أما وكالة سكيكدة فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، وهو أمر يمكن تفسيره بحدثة افتتاح النافذة الإسلامية على مستواها مقارنة بباقي الوكالات.

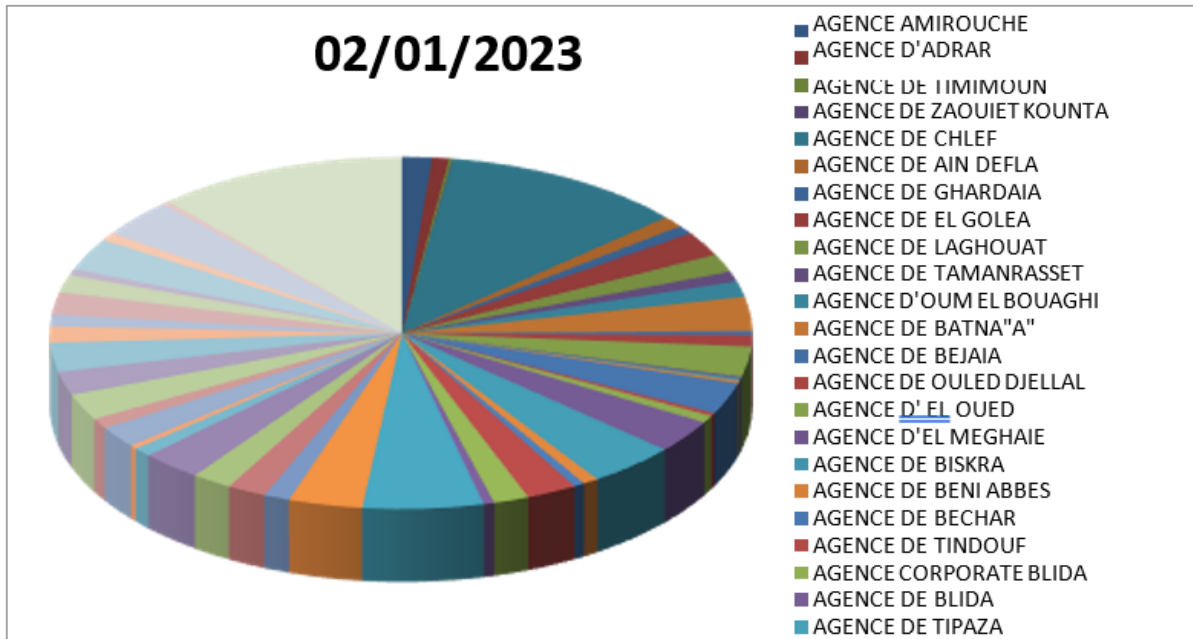
وتعكس هذه النتائج الدور البارز الذي تؤديه كل من وكالتي وهران والشلف في استقطاب مدخرات العملاء وتوجيهها نحو منتجات الصيرفة الإسلامية، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانتهما ضمن شبكة النوافذ الإسلامية التابعة للبنك.

وفيما يتعلق بتطور الحجم الإجمالي للودائع، فقد ارتفع من 7.466.385.043,12 دج بتاريخ 21 جوان 2022 إلى 13.260.038.559,53 دج بتاريخ 02 جانفي 2023، مسجلاً بذلك نمواً قدره 82.60%. ويعني ذلك أن قيمة الودائع اقتربت من التضاعف خلال فترة لم تتجاوز ستة أشهر، وهو ما يعد مؤشراً على نجاح بنك الفلاحة والتنمية الريفية في استقطاب المزيد من المدخرات نحو نوافذه الإسلامية.

وتزداد أهمية هذا الإنجاز إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن عدد الوكالات التي افتتحت نوافذ إسلامية خلال هذه الفترة لم يتجاوز ثلاث وكالات جديدة فقط، مما يدل على أن الوكالات التي افتتحت نوافذها الإسلامية في المرحلة السابقة، والبالغ عددها 72 وكالة، استطاعت إلى حد كبير كسب ثقة العملاء وتعزيز إقبالهم على المعاملات المصرفية الإسلامية.

أما توزيع الودائع وترتيب الوكالات خلال هذه المرحلة، فيظهر من خلال الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم (5): ترتيب الوكالات حسب حجم الودائع الى غاية 22 جانفي 2023



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول 02

يتبين من خلال الدائرة النسبية السابقة أن وكالة وهران واصلت تصدرها من حيث حجم الودائع المستقطبة، حيث ساهمت بما نسبته 11.472% من إجمالي الودائع المسجلة. وجاءت وكالة الشلف في المرتبة الثانية بنسبة 11.426%، تلتها وكالة بومرداس بنسبة 7.477%. أما بقية الوكالات فقد توزعت حصصها بنسب متفاوتة تراوحت بين 2.402% بالنسبة لوكالة تيبازة و 0.037% بالنسبة لوكالة زاوية كنتة.

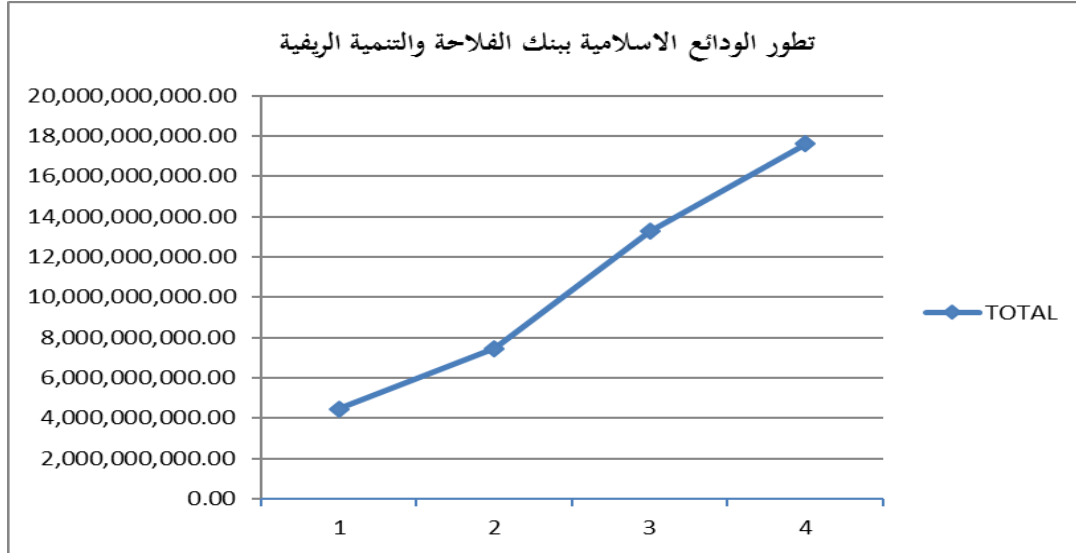
ويجدر التنويه إلى أن وكالة زاوية كنتة تتبع لبنك غليزان، الذي تمكن خلال فترة وجيزة من توسيع نشاطه في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح نافذتين إسلاميتين، الأولى على مستوى الوكالة الرئيسية بغليزان والثانية بدائرة زاوية كنتة، إضافة إلى إنشاء فرع إسلامي مستقل بالولاية نفسها.

كما تشير البيانات إلى أن وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية استطاعت، خلال أربعة أشهر فقط، استقطاب ودائع إضافية بلغت قيمتها 12.679.262.216.222,439 دج، مسجلة بذلك معدل نمو قدره 32.422%. وقد تحقق هذا الارتفاع رغم افتتاح نافذتين إسلاميتين فقط خلال الفترة محل الدراسة، الأمر الذي يعكس تزايد إقبال العملاء على منتجات الصيرفة الإسلامية وثقتهم في الخدمات المقدمة.

وتؤكد هذه النتائج استمرار وكالات وهران والشلف وبومرداس في احتلال المراتب الأولى من حيث حجم الودائع الإسلامية المستقطبة، وهو ما يعكس نجاح بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز مكانة نوافذه الإسلامية واستقطاب شريحة متنامية من العملاء الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ولإبراز التطور المسجل في حجم الودائع على مستوى النوافذ الإسلامية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصورة أوضح، تم تمثيل إجمالي الودائع في شكل منحنى بياني يوضح مسار نموها خلال الفترات المدروسة، كما هو مبين فيما يلي:

الشكل رقم (6): تطور الودائع الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من ديسمبر 2021 إلى أبريل 2026



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول 02

يظهر المنحنى البياني بوضوح أن حجم الودائع المستقطبة عبر النوافذ الإسلامية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عرف نمواً متواصلاً خلال الفترة المدروسة. فقد سجلت الودائع ارتفاعاً ملحوظاً بين ديسمبر 2021 وجانفي 2023 بنسبة بلغت 297.417%، وهو ما يعني أن حجمها تضاعف تقريباً ثلاث مرات خلال سنة واحدة فقط. ويعكس هذا المؤشر النجاح الذي حققه البنك في مجال الصيرفة الإسلامية، وقدرته على استقطاب المدخرات وكسب ثقة العملاء، خاصة أن نشاطه يرتبط أساساً بقطاع الفلاحة الذي يمثل أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

ورغم هذا التطور الكبير في حجم الودائع، فإن وتيرة التوسع في فتح النوافذ الإسلامية ظلت محدودة نسبياً. فخلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2021 إلى جوان 2022 تم افتتاح 13 نافذة إسلامية جديدة، بينما لم يتجاوز عدد النوافذ المفتوحة خلال الفترة المالية، الممتدة من جوان 2022 إلى جانفي 2023، ثلاث نوافذ فقط. أما خلال الأشهر الأربعة اللاحقة، فقد اقتصر التوسع على افتتاح نافذتين إضافيتين، وهو عدد يبقى دون مستوى التوقعات والأهداف التي أعلنتها البنك.

ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى التصريحات السابقة للمدير العام للبنك، محمد بوراي، الذي أكد أن خدمات الصيرفة الإسلامية ستعمم على جميع ولايات الوطن وعلى مستوى مختلف وكالات البنك قبل نهاية سنة 2022. غير أن الواقع أظهر أن هذا الهدف لم يتحقق بالشكل المعلن عنه، إذ لم يشهد البنك انتشاراً شاملاً لهذه الخدمات ضمن كامل شبكته المصرفية.

وإلى غاية سنة 2024، بلغ عدد النوافذ الإسلامية التابعة للبنك 80 نافذة إسلامية، إضافة إلى أربعة فروع إسلامية مستقلة موزعة على كل من الجزائر العاصمة والبلدية وغيليزان وعين الدفلى. وبالمقابل، يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يقارب 336 وكالة عبر التراب الوطني، وهو ما يدل على أن خدمات الصيرفة الإسلامية ما تزال متمركزة أساساً على مستوى الوكالات الموجودة في عواصم الولايات وبعض البلديات المجاورة فقط.

ومن ثم، فإن محدودية انتشار النوافذ الإسلامية تشكل عائقاً أمام شريحة من العملاء، لا سيما المقيمين في البلديات والمناطق البعيدة الذين يفضلون المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يضطرون إلى التنقل نحو مراكز الولايات أو المدن الكبرى للاستفادة من هذه الخدمات. وعليه، فإن توسيع شبكة النوافذ الإسلامية يبقى من بين أهم التحديات التي يتعين على البنك معالجتها مستقبلاً لتعزيز الشمول المالي الإسلامي والاستجابة للطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمات المصرفية.

المطلب الثالث: خدمات الادخار و التمويل الاسلامية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و وكالة سكيكدة 744

يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 مجموعة من خدمات الادخار والتمويل الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تلبية احتياجات مختلف فئات الزبائن. وفيما يلي سيتم عرض أهم هذه الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

1. خدمات الادخار الاسلامية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و وكالة سكيكدة 744

تقدم الوكالة مجموعة من خدمات الادخار الإسلامية التي تتيح للزبائن استثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

1.1 دفاتر الادخار

متمثلة في :

1.1.1 دفتر ادخار إسلامي استثماري

تعريف دفتر الادخار الإسلامي الاستثماري

دفتر الادخار الإسلامي الاستثماري هو حساب يدرّ لصاحبه أرباحاً وفقاً للشروط المصرفية الإسلامية المعمول بها لدى البنك أو الشباك. يتم فيه قيد إيداعات العميل وتحويلات الأموال الواردة والأرباح المستحقة له في الجانب الدائن للحساب، ولا يسمح بالسحب على المكشوف. تعتبر الأموال المودعة والربح الناتج عنها غير مضمونين، ويخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يقوم بها الشباك عند استثمار تلك الأموال.

الوثائق المطلوبة

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول؛
- بطاقة إقامة.

يكون الحد الأدنى للإيداع فيه 5.000 دج اما الحد الأقصى فهو غير محدد، ولا توجد مصاريف لمسك الحساب. تدفع الأرباح فيه سنوياً

العمليات المسموح بها في هذا الحساب هي السحب، و الإيداع، والتحويلات، وعمليات الصراف الآلي

كما أن هذا الحساب يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير)...

يتم تغيير الدفتر عند انتهاء الدفتر الأول، او عند الضياع أو السرقة أو المعارضة على الدفتر

يتم غلق الحساب عند طلب صاحب الحساب، او من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، او عند وفاة العميل وتصفية التركة.

2.1.1 حساب ادخار إسلامي استثماري "فلاح"

تعريف حساب ادخار إسلامي استثماري "فلاح"

هو حساب ادخار استثماري يدرّ أرباحًا لصاحبه وفق أحكام الصيرفة الإسلامية.

تُقَيّد في الجانب الدائن إيداعات وتحويلات الأموال والأرباح العائدة للعميل، أما الجانب المدين فتُقَيّد فيه عمليات السحب والتحويلات الصادرة.

رأس المال والأرباح غير مضمونة، وتتوقف على نتائج الاستثمارات التي تُوظّف فيها الأموال.

الوثائق المطلوبة

- شهادة ميلاد؛
- بطاقة هوية سارية المفعول.

يكون الحد الأدنى للإيداع فيه 5000 دج و الحد الأقصى غير محدد لا توجد مصاريف لفتح الحساب

اما العائد فيكون حسب الشروط المصرفية.

العمليات المسموح بها في هذا الحساب هي السحب و الإيداع و التحويلات و عمليات الصراف الآلي تكون بشكل دوري و الأرباح تدفع سنويا

تغيير الدفتر يكون عند انتهاء الدفتر الأول، او عند ضياع أو سرقة الدفتر

يتم غلق الحساب في حالة طلب من صاحب الحساب ، او وفق إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، او عند وفاة العميل وتصفية التركة.

3.1.1 حساب التوفير الإسلامي

تعريف حساب التوفير الإسلامي

حساب التوفير الإسلامي هو حساب ادخاري مقوم بالعملة الوطنية، يهدف إلى تمكين العملاء من ادخار أموالهم بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يخصص هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين فقط، ويتيح لصاحبه إيداع الأموال مع إمكانية السحب الجزئي أو الكلي عند الحاجة، دون الاستفادة من فوائد ربوية، كما لا يترتب عليه أي عائد ثابت أو مضمون.

الوثائق المطلوبة

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول؛
- بطاقة إقامة.

يكون الحد الأدنى للإيداع فيه 1.000 دج و تكون المدة غير محددة ولا توجد مصاريف لمسك الحساب لا توجد أرباح دورية في هذا الحساب

العمليات المرخصة في هذا الحساب هي السحب و الإيداع و التحويلات وعمليات الصراف الآلي دورية تغيير الدفتر عند انتهاء الدفتر الأول ، او عند الضياع أو السرقة بعد تقديم التصريح اللازم.

يتم غلق الحساب بطلب من صاحب الحساب او تطبيقاً للتشريعات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب او عند وفاة العميل وتصفية التركة.

4.1.1 حساب توفير اسلامي أشبال

تعريف حساب التوفير الاسلامي اشبال

دفتر توفير إسلامي أشبال هو حساب بدون عائد والغرض منه هو جذب العملاء المعنيين وتمكينهم من توفيرات طويلة ، يمكن فتح حساب توفير إسلامي أشبال لفائدة قاصر عن طريق الولي الشرعي فهو منتج موجه حصرياً للأشخاص القصر

الوثائق المطلوبة

- شهادة الميلاد للقاصر والولي الشرعي؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول للولي الشرعي؛
- بطاقة اقامة ؛
- شهادة عائلية أو وثيقة تثبت الولاية؛
- 02 صور شمسية.

يكون الحد الأدنى للإيداع فيه 1.000 دج و الحد الأقصى غير محدد، لا توجد مصاريف لفتح الحساب

العمليات المسموح بها في هذا الحساب هي السحب و الإيداع و التحويلات

هذا الحساب يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...) كما أنه لا توجد أرباح دورية فيه هذا الحساب

الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جدول المدخرات دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

تغيير الدفتر يكون عند انتهاء الدفتر الأول او عند الضياع أو السرقة أو المعارضة على الدفتر و يتم غلق الحساب عند طلب الولي أو صاحب الحساب عند بلوغ السن القانونية أو من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أو عند وفاة العميل وتصفية التركة.



2.1 حسابات جارية إسلامية للمؤسسات و الأفراد

و تتمثل في :

1.2.1 الحساب الجاري الإسلامي

تعريف الحساب الجاري الإسلامي

الحساب الجاري الإسلامي هو حساب تحت الطلب موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، يتيح للعميل إيداع أمواله واستعمالها في مختلف المعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن لصاحب الحساب السحب في حدود الرصيد المتوفر، كما يمكن أن يخضع الحساب لحجز قانوني وفقاً للتشريعات المعمول بها.

الوثائق المطلوبة

- تختلف الوثائق المطلوبة حسب طبيعة النشاط والصفة القانونية للعميل.

يكون الحد الأدنى للإيداع فيه 5.000 دج و المدة غير محددة اما مصاريف مسك الحساب فتكون حسب الشروط المصرفية المعمول بها.

عمولة على الاقتطاعات: (AGIOS) غير مطبقة، ولا توجد أرباح دورية فيه اما العمليات المرخصة في هذا الحساب هي السحب و الإيداع و التحويلات و عمليات الصراف الآلي

تغيير الدفتر يكون عند انتهاء الدفتر الأول. او عند الضياع أو السرقة بعد التصريح بذلك يتم غلق الحساب في حالة طلب من صاحب الحساب، او تطبيقاً للتشريعات الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، او عند وفاة العميل

2.2.1 حساب شيك إسلامي

تعريف حساب شيك إسلامي

هو حساب يفتح لدى البنك أو شبك الصيرفة الإسلامية لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتشغيله في نشاطات غير انه يضمنه فتمت طلب صاحب الحساب استرداد أمواله، التزم البنك أو شبك الصيرفة الإسلامية برّد الرصيد كاملاً. ولا يستحق صاحب الحساب اي فائدة كما لا يتحمل اي مخاطر ، ويجوز للبنك أن يتقاضى مقابل الخدمات المصرفية المقدمة للعميل صاحب الحساب عمولات أو أجرة وفقاً لما يتم الإعلان عنه في الشروط العامة المصرفية الخاصة ببطاقات الشباك.

الوثائق المطلوبة

- نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة أو جواز السفر للمواطنين المقيمين، وبطاقة الإقامة أو جواز السفر لغير المقيمين الأجانب؛
- وكالة خاصة للمكفوفين؛
- شهادة الميلاد؛
- شهادة عمل أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل؛
- شهادة الإقامة؛
- 02 صورة شمسية.

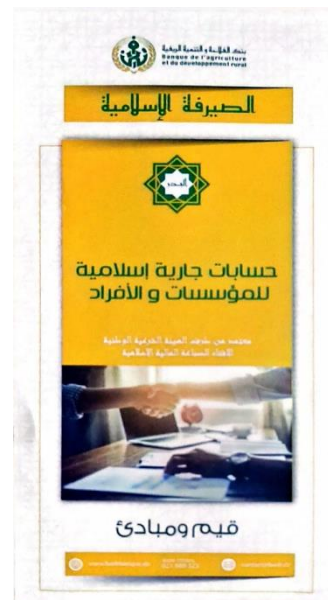
يكون المبلغ الأدنى للإيداع فيه 1.000 دج اما الحد الأقصى فهو غير محدد اما مصاريف مسك الحساب تكون حسب الشروط المصرفية ، و يتم اقتطاع رسم الإعلانات (AGIOS) ولا توجد أرباح دورية في هذا الحساب

العمليات المرخصة في هذا الحساب هو السحب و الإيداع و التحويلات و عمليات الصرف الآلي.

كما أن حساب شيك الاسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير ...).

تغيير الدفتر يكون عند انتهاء الدفتر الأول ، او عند الضياع أو السرقة أو المعارضة

يتم غلق الحساب بطلب صاحب الحساب، او من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب واخيرا عند وفاة العميل.

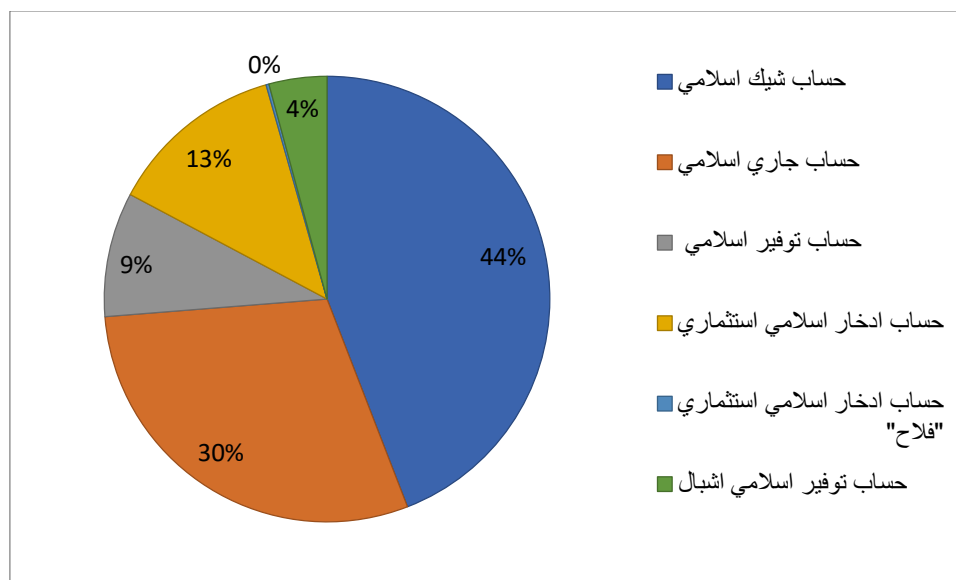


نوع الحساب	حساب شيك اسلامي	حساب جاري اسلامي	حساب توفير اسلامي	حساب ادخار اسلامي استثماري	حساب ادخار اسلامي استثماري "فلاح"	حساب توفير اسلامي اشبال	المجموع
عدد الحسابات المفتوحة	420	282	86	122	2	40	952

الجدول رقم (3): توزيع الحسابات الإسلامية المفتوحة حسب نوع الحساب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

الشكل رقم (7): التوزيع النسبي للحسابات الإسلامية المفتوحة حسب نوع الحساب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة من ماي 2022 إلى أفريل 2026



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لمعطيات الجدول 3

من خلال تحليل توزيع الحسابات الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، يتضح وجود إقبال معتبر على مختلف منتجات الصيرفة الإسلامية، حيث استحوذ حساب الشيك الإسلامي على المرتبة الأولى بنسبة 44%، يليه الحساب الجاري الإسلامي بنسبة 30%. وتفسر هذه النتائج بتزايد ثقة العملاء في الخدمات المصرفية الإسلامية

واعتمادهم عليها في معاملاتهم اليومية، وهو ما يعكس التطور الذي عرفته الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة.

كما أظهرت النتائج وجود توجه نحو المنتجات الادخارية والاستثمارية الإسلامية، حيث بلغ عدد حسابات الادخار الإسلامي الاستثماري 122 حسابًا بنسبة 13%، إضافة إلى حسابات التوفير الإسلامية التي بلغت 86 حسابًا بنسبة 9%. وتبرز هذه المعطيات قدرة الصيرفة الإسلامية على تعبئة المدخرات واستقطاب فئات من العملاء كانت تتجنب التعامل مع البنوك التقليدية بسبب الاعتبارات الشرعية.

وتؤكد هذه المؤشرات أن تنوع المنتجات الإسلامية التي يوفرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية يساهم في جذب المدخرات المالية وإدماجها ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية، مما يعزز من دور الصيرفة الإسلامية كأداة فعالة لتعبئة الموارد المالية وتحقيق الشمول المالي. كما أن تسجيل حسابات مخصصة للأطفال والاستثمار الفلاحي، رغم محدودية نسبتها، يعكس سعي البنك إلى توسيع قاعدة العملاء وتنويع أوعية الادخار والاستثمار الإسلامية.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن تطور الصيرفة الإسلامية لم يقتصر على توفير بدائل مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فحسب، بل امتد ليشمل دورًا مهمًا في جذب المدخرات وتنميتها، وهو ما تؤكد الأعداد المسجلة في مختلف أنواع الحسابات الإسلامية محل الدراسة.

2. خدمات التمويل الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 (المرابحة كنموذج)

1.2 المرابحة في الإنتاج الفلاحي

المرابحة للإنتاج الفلاحي هو حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين، للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية، معدات الري، الخ) أو حتى اقتناء الماشية.

تعريف المرابحة في الإنتاج الفلاحي

المرابحة للإنتاج الفلاحي هو عقد بين أصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل و بناء على طلبه، و بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الاطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المrabحة. المrabحة هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول. يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد و هامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.

هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المrabحة. يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المrabحة (بنك - عميل).

الوثائق المطلوبة

- شهادة ميلاد؛
- شهادة إقامة؛
- نسخة من وثيقة هوية؛
- بطاقة فلاح سارية المفعول؛
- عقد أو سند يثبت حق الامتياز و الملكية على قطعة ارض مستثمرة؛
- فواتير المبدئية للمدخلات الزراعية موضوع التمويل؛
- مخطط تقديري للمحاصيل و الإيرادات المتوقعة؛
- شهادة عدم مديونية صادرة عن CNMA ؛
- أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة؛
- الضمانات و التحفظات المحصلة أو المقبوضة : (حسب المتطلبات القانونية و الشرعية) ؛

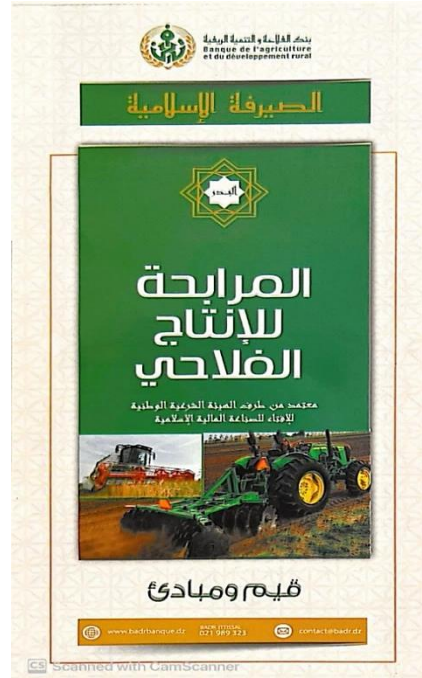
- هامش الجدية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يدفع في حساب مخصص)؛
- عقد التأمين (يدفعه العميل)؛
- الوضعية الضريبية؛
- كفالة تضامنية؛
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد).

تحدد مدة التمويل بست (06) سنوات كحد أقصى، مع إمكانية تمديد الأجل وفق قرار الموافقة الصادر عن الهيئة المختصة. أما مدة الإرجاء فتتراوح بين سنة واحدة كحد أدنى وستين كحد أقصى، في حين تتراوح مدة التسديد بين أربع (04) سنوات كحد أدنى وست (06) سنوات كحد أقصى، على أن لا يتجاوز مجموع مدة الإرجاء ومدة التسديد مدة التمويل الممنوحة.

وفيما يخص الشروط المالية، يحدد هامش الربح وفق الشروط المصرفية المعمول بها، بينما تقدر مصاريف دراسة الملف بمبلغ 10.000 دج دون احتساب الرسوم، ولا تطبق أي مصاريف أخرى إضافية. كما تفرض غرامات تأخير بنسبة 2% دون احتساب الرسوم، ويتم إيداعها في حساب خاص خارج حسابات الاستغلال، على أن تصفى لفائدة الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية.

تكون مدة الاستحقاق إما ثلاثية أو سداسية أو سنوية، ويعتمد نظام التسديد الثابت. كما يمكن مراجعة فترة التمويل بناء على قرار الموافقة الصادر عن الهيئة المخولة، وذلك من خلال إبرام ملحق لعقد المراجعة الأصلي. ويسمح كذلك بالدفع المسبق، سواء كان كلياً أو جزئياً.

2.2 مزاولة للمواد الأولية



عقد بيع المواد الأولية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المزاولة.
تعريف مزاولة للمواد الأولية
المزاولة هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول.

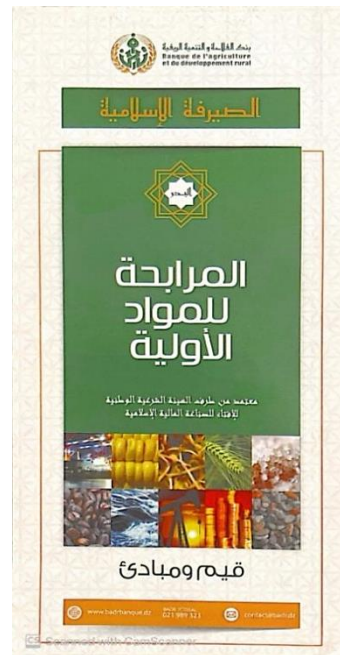
الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جدول المدخرات دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.

هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المراجعة. يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بنك - عميل).

الوثائق المطلوبة

- عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار؛
- خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية.



تحدد مدة التمويل باثني عشر (12) شهرا كحد أقصى، مع إمكانية تمديد الأجل بناء على قرار موافقة الهيئة المختصة. أما من الناحية المالية، فيحدد هامش الربح وفقا للشروط المصرفية المعمول بها، وتقدر مصاريف دراسة الملف بمبلغ 10.000 دج دون احتساب الرسوم، ولا تفرض أي مصاريف إضافية أخرى. وفي حالة التأخر في السداد، تطبق غرامة بنسبة 2% دون احتساب الرسوم، ويتم إيداعها في حساب خاص خارج حسابات الاستغلال، ثم تحول لفائدة الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية. ويكون الاستحقاق في نهاية مدة التمويل، مع اعتماد نظام تسديد ثابت. كما يمكن مراجعة فترة التمويل بناء على قرار الموافقة الصادر عن الهيئة المخولة، وذلك من خلال إبرام ملحق لعقد المراجعة الأصلي. ويسمح بالدفع المسبق، سواء كان كليا أو جزئيا

3.2 المراجعة للصفقات العمومية تعريف المراجعة لصفقات العمومية

المراجعة للصفقات العمومية هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المراجعة موجهة لشركات انجاز الصفقات العمومية و هذا للسماح لها بتمويل شراء المواد، اللوازم أو أي سلعة أخرى ملموسة. يمكن ان يصل مبلغ المراجعة للصفقات العمومية الى 80 % من الذمم المدينة المعترف و المصادق عليها من طرف الإدارة بشرط أن يكون التقديم على الفاتورة مرتبط بتسديد الفواتير المتعلقة بالسلع و المواد الملموسة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

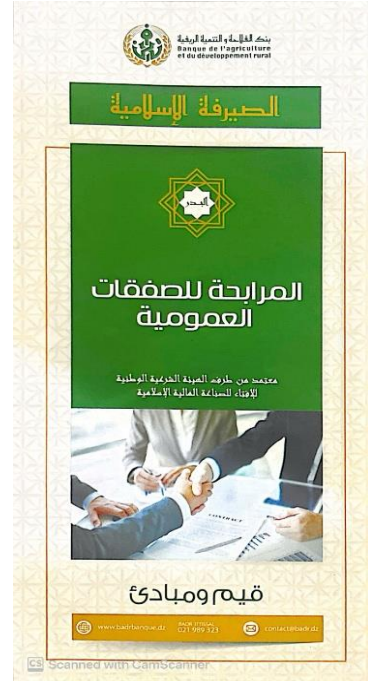
يتم التسديد من خلال التحويلات المستوفاة من الإدارة مقابل تسديد الديون الناشئة عن الفواتير موضوع التمويل.

الوثائق المطلوبة

- عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار؛
- خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية؛
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛
- نسخة من الصفة العمومية؛
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل؛
- الضمانات والتحفظات المحصلة أو المقبوضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية)؛
- هامش الجدية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يدفع في حساب مخصص)؛
- عقد التأمين (يدفعه العميل)؛
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛
- كفالة تضامنية؛
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حس آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل؛
- الضمانات والتحفظات المحصلة أو المقبوضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية)؛
- عقد التأمين (يدفعه العميل)؛
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛
- كفالة تضامنية؛
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد).

الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جدول المدخرات دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

تحدد مدة التمويل باثني عشر (12) شهرا كحد أقصى، مع إمكانية تمديد الأجل بناء على قرار موافقة الهيئة المختصة، في حين أن الإرجاء غير مرخص. ويحدد هامش الربح وفقا للشروط المصرفية المعمول بها، كما تقدر مصاريف دراسة الملف بمبلغ 10.000 دج دون احتساب الرسوم، ولا توجد مصاريف أخرى إضافية. وفي حالة التأخر في السداد، تطبق غرامة بنسبة 2% دون احتساب الرسوم، ويتم إيداعها في حساب خاص خارج حسابات الاستغلال، ثم تصفى لفائدة الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية



الإسلامية. ويكون الاستحقاق في آخر المدة، مع اعتماد نظام تسديد ثابت. كما يمكن مراجعة فترة التمويل بناء على قرار الموافقة الصادر عن الهيئة المخولة، وذلك في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي. ويسمح بالدفع المسبق، سواء كان كلياً أو جزئياً.

4.2 المراجعة لوسائل النقل

عقد بيع وسائل نقل إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.

تعريف المراجعة لوسائل النقل

المراجعة هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول. يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي خفيضات محتملة. هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المراجعة. يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بنك - عميل).

الوثائق المطلوبة

- عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار؛
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع + فواتير مبدئية؛
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)؛
- نسخة من الصفقة العمومية؛
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل؛
- الضمانات والتحفيزات المحصلة أو المقبوضة (حسب المتطلبات القانونية و الشرعية)؛
- هامش الجدية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يدفع في حساب مخصص)؛

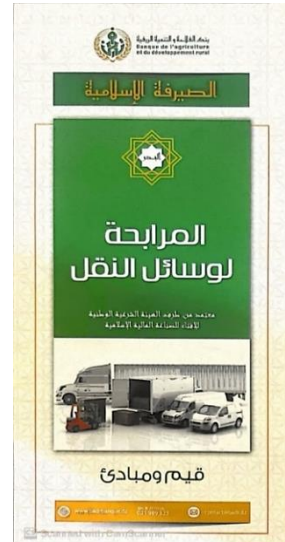
- عقد التأمين (يدفعه العميل)؛
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية؛
- كفالة تضامنية؛
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد).

تحدد مدة التمويل بست (06) سنوات كحد أقصى، مع إمكانية تمديد الأجل بناء على قرار موافقة الهيئة المختصة. وتتراوح مدة الإرجاء بين سنة (01) واحدة كحد أدنى وستين (02) كحد أقصى، في حين تتراوح مدة التسديد بين أربع (04) سنوات وست (06) سنوات، على أن لا يتجاوز مجموع مدتي الإرجاء والتسديد مدة التمويل الممنوحة.

أما فيما يتعلق بالشروط المالية، في حدد هامش الربح وفقا للشروط المصرفية المعمول بها، وتقدر مصاريف دراسة الملف بمبلغ 10.000 دج دون احتساب الرسوم، ولا تفرض أي مصاريف أخرى إضافية. وفي حالة التأخر في السداد، تطبق غرامة بنسبة 2% دون احتساب الرسوم، ويتم إيداعها في حساب خاص خارج حسابات الاستغلال، ثم تصفى لفائدة الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية.

الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جدول المدخرات دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

وتكون آجال الاستحقاق ثلاثية أو سداسية أو سنوية، مع اعتماد نظام تسديد ثابت. كما يمكن مراجعة فترة التمويل بناء على قرار الموافقة الصادر عن الهيئة المخولة، وذلك في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي. ويسمح بالدفع المسبق، سواء كان كلياً أو جزئياً.



5.2 مراجعة الدراجات النارية

تعريف مراجعة الدراجات النارية

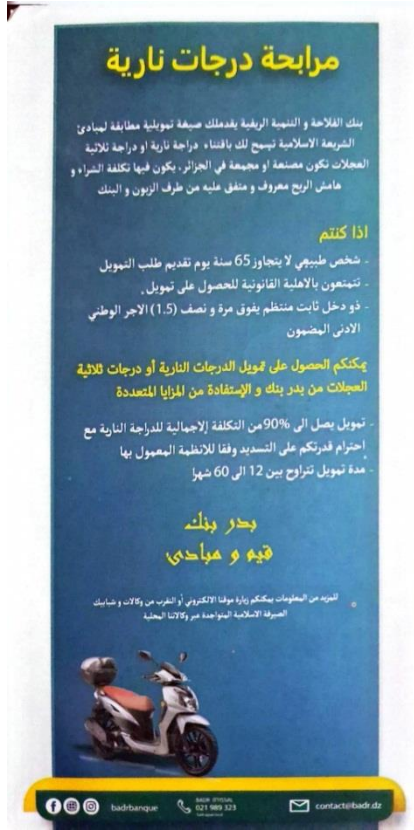
مراجعة الدراجات النارية هي صيغة تمويل إسلامية تتيح للعميل اقتناء دراجة نارية جديدة من خلال قيام البنك أو شباك الصيرفة الإسلامية بشرائها من المورد ثم بيعها للعميل بسعر يتضمن تكلفة الشراء وهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً. يتم تسديد ثمن الدراجة على أقساط خلال مدة محددة وفق عقد مراجعة مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية.

الوثائق المطلوبة

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول؛
- شهادة إقامة؛
- شهادة عمل أو قرار الترسيم بالنسبة للأجراء؛
- كشف الراتب لأخر 3 أشهر أو وثيقة تثبت الدخل بالنسبة لغير الأجراء؛
- كشف الحساب البنكي أو البريدي؛
- فاتورة شكلية (Proforma) أو عرض سعر للدراجة النارية المراد اقتناؤها؛
- أي وثائق إضافية يطلبها البنك لدراسة الملف.

تحدد مدة التمويل حسب قيمة الدراجة النارية وقدرة العميل على السداد، وفق الشروط المعمول بها لدى البنك ، يمكن دراسة طلب تمديد أجل السداد في حالات استثنائية ووفقاً للشروط والإجراءات المعتمدة لدى البنك. تتم إعادة مبلغ التمويل على أقساط دورية حسب جدول السداد المتفق عليه في عقد المراجعة ، ويتم تسديد الأقساط بصفة شهرية إلى غاية التسديد الكامل لمبلغ التمويل ، ويكون نوع التسديد إما اقتطاع آلي من الحساب البنكي ، أو إيداع نقدي بالحساب؛ أو تحويل بنكي أو بريدي ، ويجوز للعميل التسديد الكلي أو الجزئي المسبق للتمويل وفق الشروط والإجراءات المعمول بها لدى البنك. وفيما يخص الشروط المالية و يحدد مبلغ التمويل حسب قيمة الدراجة النارية، و يطبق هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً ولا يتم تعديله بعد إبرام عقد المراجعة. في حالة التأخر عن دفع الأقساط تطبق الإجراءات المنصوص عليها في عقد المراجعة والتشريعات السارية، وفق أحكام الصيرفة الإسلامية.

تحدد تواريخ استحقاق الأقساط ضمن جدول السداد المرفق بعقد التمويل، و يمكن مراجعة فترة التمويل وفقا للشروط والإجراءات المعمول بها لدى البنك وبعد دراسة الملف والموافقة عليه.



6.2 المrabache الاستهلاكية

تعريف المrabache الاستهلاكية

المrabache الاستهلاكية هي صيغة تمويل إسلامية يقوم من خلالها البنك أو شبك الصيرفة الإسلامية بشراء سلعة يختارها العميل ثم يبيعها له بسعر يتضمن تكلفة الشراء وهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً، ويتم تسديد الثمن على أقساط خلال مدة محددة وفق عقد مرابحة مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية.

الوثائق المطلوبة

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول؛
- شهادة إقامة؛
- شهادة عمل أو قرار الترسيم؛
- كشف الراتب لآخر 3 أشهر؛
- كشف الحساب البنكي أو البريدي؛
- فاتورة شكلية (Proforma) أو عرض سعر للسلعة المراد اقتناؤها؛
- أي وثائق أخرى يطلبها البنك لدراسة الملف .

تحدد مدة التمويل حسب طبيعة السلعة وقيمة التمويل وقدرة العميل على السداد، وفق الشروط المعمول بها لدى البنك، يمكن دراسة طلب تمديد أجل السداد استثنائياً وفقاً للشروط والإجراءات المعتمدة لدى البنك وبعد موافقة الجهات المختصة

الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جدول المدخرات دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

وتكون مدة إرجاع التمويل وفق جدول السداد المتفق عليه في عقد المراجعة، ويتم تسديد التمويل على أقساط دورية طوال مدة العقد إلى غاية التسديد الكامل للمبلغ المستحق.

وفيما يخص الشروط المالية، يحدد مبلغ التمويل حسب قيمة السلعة المراد اقتناؤها، و يطبق هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا، ولا يتم تغيير هامش الربح بعد توقيع العقد.

في حالة التأخر عن دفع الأقساط تطبق الإجراءات المنصوص عليها في عقد المراجعة والتشريعات السارية، وفق أحكام الصيرفة الإسلامية المعمول بها.

تحدد آجال استحقاق الأقساط في جدول السداد المرفق بالعقد ويكون التسديد إما اقتطاع آلي من الحساب، أو إيداع نقدي بالحساب، أو تحويل بنكي أو بريدي، و يجوز للعميل التسديد الكلي أو الجزئي المسبق للتمويل وفق الشروط والإجراءات المعمول بها لدى البنك.

يمكن مراجعة فترة التمويل في الحالات المسموح بها قانوناً ووفقاً لإجراءات البنك وبعد دراسة الملف



الجدول رقم (3): تطور عدد عمليات التمويل الإسلامي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 خلال الفترة 2022 إلى أفريل 2026

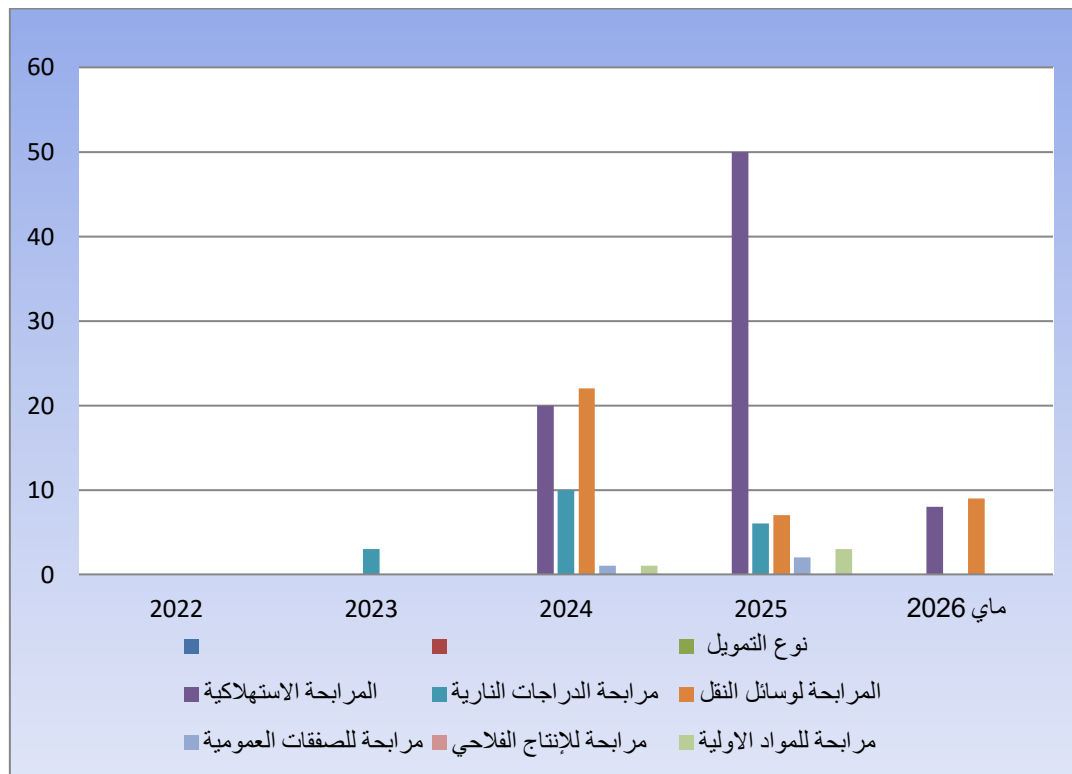
2026 ماي	2025	2024	2023	2022	
----------	------	------	------	------	--

الفصل الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في جدول المدخرات دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

8	50	20	0	0	المربحة الاستهلاكية
0	6	10	3	0	مربحة الدراجات النارية
9	7	22	0	0	المربحة لوسائل النقل
0	2	1	0	0	مربحة للصفقات العمومية
0	0	0	0	0	مربحة للإنتاج الفلاحي
0	3	1	0	0	مربحة للمواد الأولية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744

الشكل رقم (8): التمثيل البياني لتطور عدد عمليات التمويل الإسلامي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 من 2022 الى أفريل 2026



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لمعطيات الجدول 4

من خلال الشكل نلاحظ عدم تسجيل أي عملية تمويل إسلامي خلال سنة 2022، ويرجع ذلك إلى أن وكالة سكيكدة 744 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كانت في مرحلة استقطاب المدخرات وفتح الحسابات الإسلامية والتعريف بمنتجات الصيرفة الإسلامية، مما أدى إلى غياب عمليات التمويل خلال هذه السنة.

سنة 2023 شهدت بداية نشاط التمويل الإسلامي من خلال تسجيل 3 عمليات فقط في مربحة الدراجات النارية، بينما لم تسجل باقي صيغ التمويل أي عمليات. ويفسر ذلك بكون الوكالة كانت لا تزال في مرحلة تطوير نشاط الصيرفة الإسلامية وكسب ثقة العملاء، الأمر الذي انعكس على محدودية عدد التمويلات الممنوحة.

شهدت سنة 2024 تطورا ملحوظا في نشاط التمويل الإسلامي، حيث سجلت المربحة الاستهلاكية 20 عملية تمويل، ومربحة الدراجات النارية 10 عمليات، إضافة إلى عمليتين في مربحة وسائل النقل وعملية واحدة في مربحة الصفقات العمومية وأخرى في مربحة المواد الأولية، مما يدل على تزايد إقبال العملاء على منتجات الصيرفة الإسلامية.

إن سنة 2025 أفضل سنة من حيث عدد التمويلات، حيث بلغت المربحة الاستهلاكية 50 عملية، ومربحة الدراجات النارية 6 عمليات، ومربحة وسائل النقل 7 عمليات، إضافة إلى بعض التمويلات المحدودة في الصفقات العمومية والمواد الأولية. ويعكس ذلك تنامي ثقة العملاء في خدمات الصيرفة الإسلامية بالوكالة.

تشير معطيات الثلاثي الأول من سنة 2026 إلى تسجيل 8 عمليات تمويل في إطار المربحة الاستهلاكية وعملية واحدة في مربحة وسائل النقل، في حين لم تسجل باقي صيغ التمويل أي عمليات خلال هذه الفترة. ولا يمكن اعتبار هذا العدد منخفضاً مقارنة بسنة 2025، لأن البيانات تخص الثلاثي الأول فقط من السنة وليس سنة كاملة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد التمويلات مع نهاية السنة في ظل استمرار الطلب على منتجات الصيرفة الإسلامية، خاصة المربحة الاستهلاكية التي تعد أكثر المنتجات طلباً من طرف العملاء.

أما فيما يخص مربحة الإنتاج الفلاحي لم تسجل الوكالة أي عملية تمويل طوال الفترة المدروسة، ويرجع ذلك إلى موقع الوكالة داخل النسيج الحضري لمدينة سكيكدة وابتعادها عن المناطق الفلاحية، مما جعل الطلب على هذا النوع من التمويل ضعيفاً أو منعدماً.

يتضح من خلال المعطيات أن نشاط الصيرفة الإسلامية بالوكالة مر بثلاث مراحل:

مرحلة الانطلاق (2022-2023): تميزت بجمع المدخرات والتعريف بمنتجات الصيرفة الإسلامية، مع تسجيل عدد محدود جداً من التمويلات.

مرحلة النمو (2024-2025): شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد التمويلات، خاصة المربحة الاستهلاكية التي استحوذت على الحصة الأكبر من العمليات.

مرحلة الاستمرار (2026): أظهرت نتائج الثلاثي الأول استمرار الطلب على التمويلات الإسلامية، مع توقع تسجيل أرقام أكبر بنهاية السنة.

أما مربحة الإنتاج الفلاحي فلم تسجل أي عملية خلال الفترة المدروسة، ويعود ذلك إلى تمركز الوكالة داخل الوسط الحضري لمدينة سكيكدة وابتعادها عن المناطق الفلاحية، مما أدى إلى ضعف الطلب على هذا النوع من التمويل.

خلاصة

من خلال دراستنا للإطار النظري المتعلق بالصيرفة الإسلامية ودورها في جذب المدخرات، تبين أن الصيرفة الإسلامية أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، باعتبارها بديلا مصرفيا يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ويستجيب لتطلعات شريحة واسعة من المتعاملين الراغبين في توظيف أموالهم بطرق مشروعة.

كما أن اعتماد المصارف الإسلامية على مجموعة من الصيغ التمويلية المتنوعة، إلى جانب الخدمات والمنتجات التي تقدمها، ساهم في تعزيز ثقة العملاء واستقطاب المزيد من المدخرات، الأمر الذي مكنها من أداء دور مهم في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المنتجة.

فضلا عن ذلك، فإن مساهمة الصيرفة الإسلامية في تشجيع الادخار لا تقتصر على توفير أوعية ادخارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فحسب، بل تمتد إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال توظيف المدخرات في مشاريع حقيقية تسهم في خلق القيمة المضافة وتحريك عجلة الاقتصاد. وهذا ما يستدعي دراسة واقع الصيرفة الإسلامية ميدانيا والوقوف على مدى مساهمتها الفعلية في جذب المدخرات .

خاتمة

شهدت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا على المستويين العالمي والمحلي، باعتبارها نظاما مصرفيا يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. وفي الجزائر، عرفت الصيرفة الإسلامية تطورا ملحوظا نتيجة الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تبنتها السلطات النقدية، مما ساهم في توسيع نطاق نشاطها داخل البنوك التجارية واستقطاب فئات جديدة من المتعاملين الذين يفضلون الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى إبراز تطور الصيرفة الإسلامية ودورها في جذب المدخرات، من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمدخرات، إضافة إلى نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم نشاطها في الجزائر والتركيز على واقع الصيرفة الإسلامية بالبنك محل الدراسة، من خلال التعرف على الخدمات الادخارية والتمويلية المقدمة وتحليل تطور الودائع والحسابات الإسلامية.

وعلى ضوء ما سبق قمنا باختبار صحة الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى: تعد الصيرفة الإسلامية نظاما مصرفيا يعتمد على الشريعة الإسلامية وقد شهدت تطورا ساهم في انتشارها. فرضية صحيحة، حيث أثبتت الدراسة أن الصيرفة الإسلامية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ومرت بمراحل تطور مختلفة ساهمت في انتشارها وتوسيع خدماتها.
- الفرضية الثانية: تتنوع الخدمات والمنتجات التي تقدمها الصيرفة الإسلامية بما يساعد على استقطاب المدخرين. فرضية صحيحة، إذ بينت الدراسة أن تنوع المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ساهم في جذب المدخرين.
- الفرضية الثالثة: يساهم الإطار القانوني والتنظيمي في دعم نشاط الصيرفة الإسلامية وجذب المدخرات. فرضية صحيحة، حيث أظهرت الدراسة أن الإطار القانوني والتنظيمي عزز ثقة المتعاملين وشجع على زيادة المدخرات.
- الفرضية الرابعة: يرتبط نمو الصيرفة الإسلامية بزيادة الودائع والمدخرات في البنوك الجزائرية. فرضية صحيحة، فقد أكدت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطور الصيرفة الإسلامية وارتفاع حجم الودائع والمدخرات.

نتائج الدراسة

ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعد الصيرفة الإسلامية نظاما مصرفيا متكاملًا يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد شهدت تطورا مستمرا ساهم في تعزيز مكانتها داخل المنظومة المصرفية.
- ساهمت الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي أقرتها السلطات الجزائرية في توفير البيئة المناسبة لتطوير نشاط الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التجارية.
- يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات الإسلامية، سواء في مجال الادخار أو التمويل، بما يتوافق مع احتياجات مختلف فئات الزبائن.
- أظهرت البيانات الخاصة بوكالة سكيكدة 744 تزايدا في عدد الحسابات الإسلامية وفي حجم الودائع خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس تزايد اهتمام المتعاملين بالصيرفة الإسلامية.
- ساهمت خدمات الادخار الإسلامية في استقطاب جزء من المدخرات التي كانت خارج القطاع المصرفي، من خلال توفير أوعية ادخارية تتوافق مع القناعات الدينية للمتعاملين.
- لعبت خدمات التمويل الإسلامية دورا مهما في تعزيز الثقة بين البنك وزبائنه، الأمر الذي انعكس إيجابا على حجم التعاملات المصرفية.
- ساهم شبك الصيرفة الإسلامية بالبنك في توسيع قاعدة العملاء واستقطاب فئات جديدة كانت مترددة في التعامل مع البنوك التقليدية.
- توجد علاقة إيجابية بين تطور الصيرفة الإسلامية وزيادة حجم الودائع والمدخرات، مما يؤكد مساهمتها في تعبئة الموارد المالية ودعم النشاط الاقتصادي.

التوصيات والاقتراحات

- توسيع شبكة شبائيك الصيرفة الإسلامية لتشمل مختلف الوكالات البنكية بما يضمن تقريب الخدمات من الزبائن.
- العمل على تطوير منتجات ادخارية وتمويلية جديدة تتلاءم مع احتياجات المتعاملين وتواكب التطورات الاقتصادية الحديثة.
- تعزيز الحملات الإعلامية والتوعوية للتعريف بمبادئ الصيرفة الإسلامية ومزاياها وآليات عملها.
- تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن وتقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على المنتجات الإسلامية.
- الاستثمار في الرقمنة وتطوير الخدمات الإلكترونية الخاصة بالصيرفة الإسلامية لتسهيل المعاملات البنكية.
- تنظيم دورات تكوينية مستمرة للموظفين من أجل رفع كفاءتهم في مجال الصيرفة الإسلامية وتحسين مستوى الأداء.
- تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية وجذب المدخرات.
- الاستمرار في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية بما يضمن تعزيز الثقة لدى المتعاملين وتوسيع مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وفي الختام، يمكن القول إن الصيرفة الإسلامية أصبحت تمثل أحد أهم البدائل المصرفية القادرة على استقطاب المدخرات وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وهو ما تؤكد النتائج المتوصل إليها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744. ومن ثم فإن دعم هذا النشاط وتطويره من شأنه أن يساهم في تعبئة الموارد المالية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

آفاق الدراسة :

في ضوء النتائج المتوصل إليها حول تطور الصيرفة الإسلامية ودورها في جذب المدخرات، يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق البحثية المستقبلية، من أهمها:

- دراسة أثر التحول الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية على تنمية وجذب المدخرات في البنوك الإسلامية.
- تحليل دور الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية في تعزيز ثقة المتعاملين وزيادة حجم الودائع.
- إجراء دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مجال استقطاب المدخرات.
- دراسة أثر الوعي المالي والثقافة المصرفية الإسلامية على توجه الأفراد نحو الادخار في البنوك الإسلامية.
- تقييم مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاستثمار والتنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات المحلية.
- دراسة العوامل المؤثرة في إقبال العملاء على الحسابات والمنتجات الادخارية الإسلامية.
- بحث أثر التوسع الجغرافي وفتح النوافذ الإسلامية في زيادة حجم المدخرات المستقطبة.
- دراسة دور الهيئات الرقابية والشرعية في تعزيز مصداقية الصيرفة الإسلامية وجذب المزيد من المدخرين.

قائمة المراجع

المصادر:

1- القرآن الكريم

2- الكتب

- أبو غدة، عبد الستار، بحوث في المعاملات المالية المعاصرة، مجموعة دلة البركة، جدة، المملكة العربية السعودية، 2016 .
- البعلي، عبد الحميد محمود، الصيرفة الإسلامية: المفاهيم والأسس والتطبيقات، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 2013 .
- الحناوي، محمد صالح، إدارة البنوك الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2018 .
- حسان، حسين حامد، النظام المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2016 .
- خضير، أحمد خليل، المصارف الإسلامية: مدخل معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022 .
- الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2015 .
- زيدان، محمد أحمد، التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2024 .
- زناتي، محمد محمود، الاستثمار في المصارف الإسلامية: الأسس والأساليب، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023 .
- السالوس، علي أحمد، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، مكتبة دار القرآن، القاهرة، مصر، 2017 .
- شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل: دراسة في طبيعة النقود والنظام المصرفي في ضوء الإسلام، ترجمة: رفيق المصري، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1999 .
- شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2007 .
- الشنقيطي، محمد البشير، الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2019 .
- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الإسلامية: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2018 .
- عبد الفضيل، محمود، التطور الاقتصادي والنظام المصرفي في دول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987 .
- العبادي، منى إبراهيم، الصيرفة الإسلامية: النشأة والتطور وآفاق المستقبل، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010 .
- العثماني، محمد تقي، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، دار القلم، دمشق، سوريا، 2018 .
- العثماني، محمد تقي، مقدمة في التمويل الإسلامي، ترجمة: عبد الله باجابر، مركز النشر العلمي، جدة، المملكة العربية السعودية، 2010 .
- العززي، شهاب أحمد سعيد، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .

- العيفة، عبد الحق، المصارف الإسلامية المعاصرة، ط1، دار البدر الساطع للطباعة والنشر، العلمة، الجزائر، 2021 .
- عمر، محمد عبد الحليم، الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010 .
- عمر، محمد عبد الحليم، الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004 .
- المصري، رفيق، الجامع في أصول المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، سوريا، 2001 .
- النجار، أحمد، تجربة بنوك الادخار في ميت غمر والقرى المصرية، دار الصحوة للنشر، القاهرة، مصر، 1984 ص 15-35 .

3- الرسائل الجامعية

- بن الضيف، محمد عدنان، الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016 .

4- المقالات العلمية

- حمدوني، أمينة، وخالدي، خديجة، "فعالية الوساطة المالية الإسلامية مقارنة بالوساطة المالية الربوية"، مجلة ما بعد الإنسانية، المجلد 5، العدد 5، 2025 .
- حسني، فياض عبد المنعم، "الربح: مفهومه وضوابطه في التمويل بالمداينات الشرعية التجارية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 35، العدد 3، 2022 .
- صالح، صالح، وبن عمارة، نوال، "الصيغ التمويلية ومعالجاتها المحاسبية بمصارف المشاركة (دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري)"، مجلة الباحث، العدد 2، 2003 .
- غوانمة، أسماء علي، ورملي، أشرف بن محمد، وجليل، عبد الله بن، وعلونة، مؤيد فضيل، "أثر نظم الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية الأردنية"، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، المجلد 8، العدد 2 .
- لباني، ياسمين، وبن سبع، حمزة، "دور الاقتصاد الإسلامي في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمار من خلال المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2، 2025 .
- المصراتي، عبد الله علي، "الادخار في الاقتصاد الإسلامي: مفهومه وأهدافه ومزاياه"، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد 1، العدد 1، 2022 .
- المسياح، شريف، ومذكور، جواد، ومتهادب، عزيز، "تحليل المخاطر والعائد لعقود المشاركة في الربح والخسارة في البنوك الإسلامية"، مجلة مراجعة الصيرفة والتمويل الإسلامي، المجلد 9، العدد 1، 2022 .

5- التقارير والمعايير

- البنك الإسلامي للتنمية، Islamic Finance and Financial Inclusion ، جدة، المملكة العربية السعودية، 2020 .

- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي: النظام المالي الإسلامي وقضايا الاستقرار المالي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أبريل 2015 .
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين، 2017 .

6- المواقع الإلكترونية

- إسلام أونلاين، " التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي"، شبكة إسلام أونلاين، 2026 ، تاريخ الاطلاع : 2026/05/21 على الساعة : 16:20

7- النصوص القانونية والتنظيمية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023 .
- بنك الجزائر، التعليم رقم 20-03 المؤرخة في 2 أبريل 2020 المحددة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وكيفية ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 43، 2020 .
- بنك الجزائر، النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 57، 2018 .
- بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بتحديد العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 2020 .